دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	رأي جديد في الأحرف السبعة
المصدر:	مجلة كلية التربية - القسم الأدبي
الناشر:	جامعة عين شمس - كلية التربية
المؤلف الرئيسي:	علي، عادل حسن
المجلد/العدد:	مج 13, ع 3
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2007
الصفحات:	163 - 241
رقم MD:	140527
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	AraBase, EduSearch
مواضيع:	اللهجات العربية، علوم القرآن، القراءات السبع، الأحرف السبعة، اللغة الفصحى، اللغة العربية، الاعجاز اللغوي، التجويد، مخارج الحروف، نزول القرآن، معاني القرآن، ألفاظ القرآن
رابط:	https://search.mandumah.com/Record/140527

© 2018 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

رأي جديد في الأحرف السبعة

إعداد

د.عادل حسن علي

المدرس بكلية التربية-جامعة عين شمس

مقدمة

إن الحمد لله، نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا. ونشهد لا إله إلا الله وحده لا شريك له، ونشهد أن محمدًا عبده ورسوله.

وبعد

فإن الأحرف السبعة من الموضوعات المهمة في علوم القرآن، لكنه في الوقت نفسه من الموضوعات الشائكة التي يكتنف الغموض بعضًا من مباحثها الرئيسة؛ فمن ناحيةٍ فإن أدلة نزول القرآن على سبعة أحرف لا شك في صحتها، وقد بلغت حد التواتر، ولكن من ناحية أخرى لم يرد حديث نبوي يفسر المراد بهذه الأحرف، كما قد انقضى عصر الصحابة بغير أن يُعرف عنهم أنهم تحدثوا في المراد بهذه الأحرف، أو بينوا ما هي على وجه الدقة.

ثم لما انقضت سنون طويلة بعدهم، وجاء دور العلماء والشراح ليتناولوا هذه الأحاديث المصرِّحة بنزول القرآن على سبعة أحرف، اختلفوا اختلافًا واسعًا في تحديد المراد بهذه الأحرف، بحيث لا يكاد المطلع على أقوالهم يتبين الصواب من الخطأ فيها، فإن كثيرًا منهم يجزم بما يذهب إليه، ويستدل عليه، ويوهي الأقوال الأخرى، كل ذلك بصوت قوي وثقة كبيرة فيما يقول.

لكل ذلك وغيره صار هذا الموضوع من موضوعات علوم القرآن من أغمض الموضوعات وأعوصها، حتى لقد أشكل المراد بالأحرف السبعة على عدد من كبار العلماء والمحققين.

وقد صُنفت في موضوع الأحرف السبعة مؤلفات مستقلة قديمًا وحديثًا.

فمن مصنفات المتقدمين:

١- "معنى حديث: (أنزل القرآن على سبعة أحرف)": لأبي الفضل الرازي (ت ٤٥٤هـ)[١].

(١) وهو مخطوط، وقد ذكره هكذا د.حسن ضياء الدين عتر في مواضع من كتابه: "الأحرف= =السبعة"، ونقل منه، وأثبته في ثبت مصادره ومراجعه ص ٣٨٩.

٢- "المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز": لأبي شامة (ت ٦٦٥هـ)، ومعظمه في الأحرف السبعة، وبيان معناها، والمذاهب فيها، وإن تعرض لغيرها من المباحث. وهو مطبوع.

ومن مصنفات المحدثين والمعاصرين:

١- "الكلمات الحسان في الحروف السبعة وجمع القرآن": للشيخ محمد بخيت المطيعي (ت ١٣٥٤هـ).

٢- "نزول القرآن على سبعة أحرف": للشيخ مناع القطان (ت ١٤٢٠هـ).

٣- "الأحرف السبعة ومنزلة القراءات منها": للدكتور حسن ضياء الدين عتر.

٤- "حديث الأحرف السبعة؛ دراسة لإسناده ومتنه، واختلاف العلماء في معناه، وصلته بالقراءات القرآنية": للدكتور عبد العزيز عبد الفتاح القارئ.

وقد شغلت بهذا الموضوع زمنًا ليس بالقليل، وكان من أكثر ما شغلني فيه الآراء الكثيرة التي قيلت في معنى الأحرف السبعة. وعلى الرغم من أن عددًا من هذه الآراء يمكن استبعادها بل يجب، فإن عددًا آخر منها قد حظي بالقبول لدى طوائف من العلماء قديمًا وحديثًا، كما حظيت منهم بالدفاع عنها والاستدلال لها وتوهين غيرها بدرجات متفاوتة.

ويبدو أنه هو نفسه الذي يذكره السيوطي باسم: " اللوائح " في "الإتقان" ١/١٣٣.

وعند قيامي بدراسة الأحرف السبعة وتدريسها أخذت هذه الآراء حيزًا واسعًا من اهتمامي وتحليلي؛ بغية الوصول إلى الراجح من هذه الأقوال الكثيرة، لكني وصلت -بفضل الله- إلى رأي جديد في المراد بالأحرف السبعة؛ مستفيدًا بما أعرفه من علم اللغة، وبما قاله أصحاب كل رأي في نقد الآراء الأخرى.

وإذا كان ما توصلت إليه من رأي يتماسّ مع بعض الآراء التي قيلت في الأحرف السبعة، فإني -بالصيغة التي توصلت إليها، والتفسيرات التي أقدمه بها- أحسبه جديدًا، يصلح أن أتقدم به في هذا البحث.

وقد رأيت أن معالجتي للموضوع تقتضي تقسيمه إلى أربعة فصول، تقع بين مقدمة هي هذه، وخاتمة تأتي.

والفصول هي:

الفصل الأول: الفصحى واللهجات.

الفصل الثاني: حديث الأحرف السبعة. وفيه المباحث الآتية:

المبحث الأول: تواتر حديث الأحرف السبعة.

المبحث الثاني: بعض روايات حديث الأحرف السبعة.

المبحث الثالث: معالم هادية من هذه الروايات.

المبحث الرابع: حديث نزول القرآن على ثلاثة أحرف وقيمته الثبوتية.

الفصل الثالث: أقوال العلماء في معنى الأحرف السبعة؛ عرض ونقد.

الفصل الرابع: القول المختار في المراد بالأحرف السبعة.

أسأل الله أن يكون هذا الجهد نافعًا، وأن يجعله ذخرًا لي يوم ألقاه.

وما توفيقي إلا بالله ، عليه توكلت وإليه أنيب

د.عادل حسن علي

مدرس الدراسات الإسلامية

بكلية التربية–جامعة عين شمس

الفصل الأول

الفصحى واللهجات

كانت للقبائل العربية في العصر الجاهلي لهجاتها المحلية، وكان يجمع هذه اللهجات إطار عام، بحيث إنها كانت متفقة أو متقاربة في الشطر الأعظم من مفرداتها وتعابيرها، ولم يكن يفصل بينها ما يجعلها منفصلة عن بعضها البعض انفصالاً كبيرًا، بل كانت هذه اللهجات منضبطة بالإطار العام لأصل اللغة العربية(١).

ومع هذا الإطار العام كان لكل قبيلة -أو مجموعة من القبائل- خصائص في لهجتها المحلية، تتميز بها عن غيرها؛ من حيث الأصوات، أو النواحي الصرفية، أو الإعرابية، أو غيرها.

ومن أمثلة ذلك: الاختلاف في **الهمز والتليين**؛ فبعضهم يقول: مستهزئون، وبعضهم يقول: مستهْزُون، والاختلاف في **الإمالة والتفخيم**؛ مثل: قضى ورمى، فبعضهم يفخمها، وبعضهم يميلها، والاختلاف في **الإعراب**؛ فبعضهم يقول: ما زيد قائمًا، وبعضهم يقول: ما زيد قائمٌ، وبعضهم يقول: إنَّ هذيْن، وبعضهم يلزم المثنى الألف فيقول: إنَّ هذان، إلى غير ذلك(٢).

وكذلك كان في لهجات بعض القبائل ظواهر صوتية متميزة.من أمثلتها ما يلي (٣):

١- جعل العين نونًا إذا جاورت الطاء، ويسمى هذا بـ "**الاستنطاء**"، ويروى عن لهجة قبائل: سعد بن بكر، وهذيل، والأزد، وقيس؛ فيقولون: (أَنْطَى)، أي: أعطى.

ومن شواهده: قراءة من قرأ: "إنا **أَنْطَيْنَاكَ** الكوثر"(٤) في قوله تعالى: ﴿**إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ**﴾ [الكوثر: ١].

٢- إبدال لام التعريف في (أل) ميمًا، ويسمى هذا بـ "**الطَمْطَمَانِيّة**"، وينسب إلى طيئ والأزد

---

(١) انظر: "الأحرف السبعة": ٢٧-٢٨.

(٢) انظر: "الصاحبي": ١٩-٢٢، و"المزهر" ١/٢٥٥ وما بعدها.

(٣) انظر: "المزهر" ٢/٢٢١-٢٢٣، و"فصول في فقه العربية": ١٢٠-١٤٥.

(١) قراءة شاذة نسبت إلى: الحسن البصري، وطلحة بن مُصَرِّف، وابن محيصن، والزعفراني.

انظر: "البحر المحيط" ٨/٥١٩، و"تفسير القرطبي" ٢٢/٥١٩، و"معجم القراءات القرآنية" ٥/٤٩٣.

وغيرهما، فيقولون: (طاب امْهَوَاءُ وصفا امْجَوُّ)، أي: طاب الهواء وصفا الجو.

٣- قلب الحاء عينًا، ويسمى هذا بـ "الفَحْفَحَة"، وينسب إلى قبيلة هذيل، فيقولون: (عَتَّى)، أي: حتى.

ومن ذلك قراءة ابن مسعود τ -وكان هذليًا-: "عَتَّى حِينٍ"(١) في قوله تعالى: ﴿حَتَّى حِينٍ﴾(٢)، وقد روي أن عمر بن الخطاب τ سمع رجلاً يقرأ: "عتَّى حين"، فقال: من أقرأك؟ قال: ابن مسعود، فكتب إليه: إن الله عز وجل أنزل هذا القرآن فجعله عربيًّا، وأنزله بلغة قريش، فأقرئ الناس بلغة قريش، ولا تقرئهم بلغة هذيل، والسلام(٣).

٤- إبدال كاف المؤنثة شينًا أو إلحاقها شينًا، في الوقف أو مطلقًا، ويسمى هذا بـ "الكَشْكَشَة"، ويعزى إلى ربيعة ومضر وغيرهم، فيقولون: أعطيتكِش، وأكرمكِش، وإنَّش ذاهبة، بدل: أعطيتُكِ، وأكرمُكِ، وإنَّكِ ذاهبة.

ومن شواهده: قراءة من قرأ: "إن الله اصْطَفَاشِ وطَهَّرَشِ"(٤) في قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَاكِ وَطَهَّرَكِ﴾ [آل عمران: ٤٢]، وقراءة من قرأ: "قد جعل رَبُّشِ تَحْتَشِ سريًّا"(٥) في قوله عز وجل: ﴿قَدْ جَعَلَ رَبُّكِ تَحْتَكِ سَرِيًّا﴾ [مريم: ٢٤].

٥- كسر حرف المضارعة، ويسمى بـ "التَّلْتَلَة"، ويعزى إلى قبائل: تميم، وقيس، وأسد، وغيرهم، فيقولون: أنا إِعلَم، ونحن نِعلَم، وأنت تِعلَم، وهو يعلَم، ونحو ذلك.

---

(٢) قراءة شاذة تنسب إلى ابن مسعود؛ كما في "الكشاف" ٣١٩/٢، و"البحر المحيط" لأبي حيان ٣٠٧/٥، و"معجم القراءات القرآنية" ٤٤٥/٢.

(٣) عدة مواضع في القرآن الكريم، وهي في سور: "يوسف": ٣٥، و"المؤمنون": ٢٥ و٥٤، و"الصافات": ١٧٤ و١٧٨، و"الذاريات": ٤٣.

والمصادر تنسب إلى ابن مسعود قراءة "عتى حين" في آية سورة "يوسف" فقط، والظاهر أنها في جميع المواضع.

(٤) "المحتسب" ٣٤٣/١.

(١) "ألف باء" للبلوي ٤٣١/٢؛ نقلاً عن "فصول في فقه العربية": ١٤٤.

(٢) انظر: "معجم القراءات" ٣٥٤/٥.

ومن شواهده قراءة من قرأ: "يوم تَبْيَضُّ وجوه وتِسْوَدُّ وجوه"(١)، في قوله تعالى: ﴿يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ﴾ [آل عمران: ١٠٦]، وقراءة من قرأ: "ألم إعْهَدْ إليكم يا بني آدم"(٢) في قوله سبحانه: ﴿أَلَمْ أَعْهَدْ إِلَيْكُمْ يَا بَنِي آدَمَ﴾ [يس: ٦٠]، إلى غير ذلك من ظواهر صوتية لبعض القبائل العربية(٣).

ومع هذه الاختلافات اللهجية بين لغات القبائل فإننا حين ندرس الأدب الجاهلي، بما فيه من أشعار وقصائد وخطب وأمثال تنتسب إلى بعض هذه القبائل التي يشيع فيها ما عرضناه من ظواهر، حين نفعل ذلك لا نجد أثرًا لهذه اللهجات المحلية، أو الظواهر اللهجية التي تشيع في قبائلهم؛ بل نجدها تمثل -إلى حدٍّ كبير- لغة موحَّدة منسجمة، لا تكاد تتضمن شيئًا من تلك الروايات المنسوبة إلى لهجات العرب. هذه اللغة التي اصطنعها الشاعر والأديب هي بمثابة **اللغة المشتركة**، التي انتظمت جميع أنحاء شبه الجزيرة العربية؛ فقد كان يتخذها الشاعر وسيلة للتعبير عما يجول في خاطره، كما كان يتخذها الخطيب للتأثير في سامعيه، سواء أكان الشاعر أو الخطيب من قريش، أو تميم، أو غيرها من قبائل العرب"(٤).

هذه اللغة المشتركة -أو إن شئت قلت: اللغة العربية الفصحى المشتركة- نمت وازدهرت قبل الإسلام في مكة المكرمة؛ لأسباب وظروف مختلفة: دينية، وسياسية، واقتصادية(٥).

وأهم هذه الظروف -فيما نرى- هي الظروف الدينية، التي تتمثل - كما هو معروف- في أن مكة كانت منذ عهود طويلة قبل الإسلام مكانًا مقدسًا، يفد إليه العرب من كل فج عميق في مواسم

---

(٣) قراءة شاذة، نسبت إلى: يحيى بن وثاب، وأبي رزين العقيلي، وأبي نهيك.
انظر: "الكشاف" ٢٠٩/١، و"زاد المسير" ٤٣٥/١، و"تفسير القرطبي" ٢٥٥/٥، و"البحر المحيط" ٢٣/٣.

(٤) قراءة شاذة، نسبت إلى: طلحة بن مصرف، والهذيل بن شرحبيل.
انظر: "الكشاف" ٣٢٧/٣، و"البحر المحيط" ٣٤٣/٧.

(٥) انظر الأطلس اللغوي الذي يبين توزيع بعض هذه الظواهر في أماكنها من شبه الجزيرة العربية، وذلك في كتاب: "اللهجات العربية في القراءات القرآنية": ٢١٥-٢٤٧.

(١) "فصول في فقه العربية": ٧٧-٧٨.

(٢) انظر خبر هذه الثلاثة في: "فصول في فقه العربية": ٧٨-٨٠.

الحج من كل عام ليحجوا، على وفق ما توارثوه من دين إبراهيم ﷺ، وإن كانوا قد حرفوه، وأدخلوا فيه ما ليس منه.

وفي هذه المواسم تجتمع طوائف من القبائل العربية المختلفة في هذه البقعة المباركة، فيختلطون بأهلها من قريش، ويختلط أهلها القرشيون بهم، كما كانوا هم أنفسهم يختلط بعضهم ببعض، كل ذلك من خلال الأسواق التي كانت تُعقَد بموازاة إقامة الشعائر الدينية التي كانوا يؤدونها.

وقد كانت تتخلل مواسم الحج ثلاثة أسواق مهمة، كانت تقام في مواطن الحج على مقربة من قريش، وتبدأ هذه الأسواق بسوق عكاظ، يليه سوق مجَنَّة، ثم سوق ذي الـمَجَاز، وكانت تستمر هذه الأسواق قرابة الشهرين[١].

ولم تكن هذه الأسواق مجمعًا للتجارة حيث البيع والشراء فحسب، بل كانت أيضًا مجمعًا أدبيًّا لغويًّا، له محكِّمون تُضرب عليهم القباب من الأدم، يفصلون بين المتبارين من الشعراء، الذين كانوا يتنافسون في الشعر: فخرًا ومديحًا وهجاءً وغزلاً[٢].

وفي هذا المناخ المختلط بين هؤلاء الوفود من ناحية، وبينهم وبين أهل مكة من قريش من ناحية أخرى، يمكننا القول بأنهم كانوا يحملون -في تعاملاتهم مع غيرهم- لهجات قبائلهم بالطبع، لكننا في الوقت نفسه يمكننا أن نتصور أنهم كانوا يصطنعون لغة واحدة يتفاهمون بها في حركتهم اليومية، ويتطارحون بها الشعر وينظمونه، ويتداولونها في ندواتهم الأدبية، بعيدًا عن لهجاتهم المحلية، التي يصعب على غيرهم - وربما يتعذر في بعض الأحيان- فهمها؛ ومن ثم "نبتت البذرة الأولى للغة المشتركة، بين هؤلاء القبائل جميعًا، ونمت وازدهرت بتوالي وفود القبائل إلى هذه الأسواق"[٣].

وقد تمخض هذا الظرف الديني، بما احتوى عليه من هذا الاختلاط المشار إليه، عن أمرين مهمين:

---

(١) انظر: "فصول في فقه اللغة العربية": ٧٩، و"الأحرف السبعة": ٣٢ ناقلاً عن "أسواق العرب في الجاهلية والإسلام" لسعيد الأفغاني.

(٢) انظر: "الأحرف السبعة": ٣٢ ناقلاً عن "أسواق العرب في الجاهلية والإسلام".

(٣) "فصول في فقه العربية": ٧٩.

الأول: أن أهل قريش -مع فصاحتهم وحسن لهجتهم- كانوا إذا أتتهم هذه الوفود من العرب في هذه المواسم، تخيروا من كلامهم وأشعارهم أحسن لغاتهم وأصفى كلامهم، فأضافوه إلى لهجتهم، وتكلموا به، فيجتمع ما تخيروه من تلك اللغات إلى فصاحتهم وسلائقهم التي طُبعوا عليها، مع هجر ما يسمعونه من "مستبشع اللغات ومستقبح الألفاظ" -كما يقول الفراء (ت ٢٠٧ هـ)-؛ ومن ثم صاروا أفصح العرب(١).

والثاني: أن تلك الوفود كانت تحمل إلى مواطن قبائلها تلك اللغة المشتركة المشار إليها؛ فانتشرت من ثم بين أنحاء الجزيرة العربية(٢).

ويمكن القول إن هذه اللغة الفصحى المشتركة قد قامت في كثير من سماتها على لهجة قريش، وهي التي كانت أقوى اللهجات أثرًا في تكوينها (٣)؛ وما ذلك إلا لأنها لهجة قريش التي توافرت لها العوامل التي أشرنا إليها.

وبطبيعة الحال فإن القبائل العربية ظلت محتفظة بلهجاتها المحلية، بما تحويه من خصائص عرضنا جانبًا منها قريبًا، مستخدمة إياها في حياتها اليومية، مع الاقتصار على استخدام اللغة المشتركة -وبعضهم يسميها: اللغة الأدبية(٤)- في إبداع فنون القول المختلفة؛ من شعر وغيره(٥)، مع فهم الجم الغفير من أفراد هذه القبائل لهذه اللغة الفصحى المشتركة، وإن كان يشق على غير المبدعين والأدباء منهم غالبًا تمثلُ ما ليس من خصائص لهات قبائلهم- أو كثير منه- في وجوه مخاطباتهم اليومية.

ومن هنا نزل القرآن الكريم -حين نزل- بهذه اللغة المشتركة؛ ليفهمه جميع الناس في شتى القبائل العربية(٦).

---

(٤) انظر: "الصاحبي": ٢٣، و"الخصائص" ٢/١١-١٢، و"المزهر" ١/٢٠٩ وما بعدها.

(١) "فصول في فقه العربية": ٧٩.

(٢) انظر: "مستقبل اللغة العربية المشتركة": ٨-٩، و"فصول في فقه العربية": ٨٠.

(٣) انظر: "دراسات في القرآن والحديث": ٨٩.

(٤) انظر: "اللهجات العربية في القراءات القرآنية": ٥٧، و"فصول في فقه العربية": ٧٩.

(٥) "فصول في فقه العربية": ٧٩.

أما ما يتردد في الروايات والمصادر المتقدمة من أن القرآن الكريم نزل بلغة قريش، فإننا نلتمس تفسيره في أن اللغة الفصحى المشتركة -على الرغم من أنها لا تنتسب إلى قبيلة بذاتها، ولا تنتمي صفاتها أو عناصرها إلى بيئة محلية بعينها[١]- فإنها قامت أساسًا على لهجة قريش، كما تقدم؛ الأمر الذي يمكن القول معه إن هذه اللغة الفصحى المشتركة هي: لهجة قريش بعد أن استوعبت كثيرًا من لهجات القبائل، وعملت على التقريب بينها، وإذابة الفروق اللهجية منها[٢]، مع اصطفائها من تلك اللهجات أحسن ما فيها وأعذب ما عندها [٣]؛ كما تقدم.

فالقول بأن القرآن نزل بلغة قريش له ما يبرره، وهو صحيح على وجه العموم، إذا وضعنا في الاعتبار هذا المعنى السالف.

ومن ثم كان من الطبيعي حين نزل القرآن -وقد نزل بلغة قريش، وإن شئنا الدقة: باللغة المشتركة التي قامت في شطرها الأكبر على لهجة قريش-، أقول: كان من الطبيعي حين نزل القرآن بهذه اللغة أن أعدادًا كبيرة من أهل هذه القبائل وجدت مشقة في قراءة بعضه، كما وجدت صعوبة في الالتواء بألسنتها من لهجاتها المحلية إلى لهجة قريش، أو إن شئنا الدقة مرة أخرى: إلى اللغة المشتركة التي نزل بها القرآن.

فاقتضت حكمة الله تعالى -تيسيرًا على هذه القبائل، وتخفيفًا عنها، ومراعاة للهجاتها المختلفة- أن يبيح لها قراءة ما يصعب عليها قراءته على وفق لهجاتها المحلية؛ فكان النبي ρ -بوحي من جبريل υ- يتلو هذه المواضع بلهجات هذه القبائل؛ تيسيرًا على أفراد هذه القبائل في تلاوتها، كما أباح لمن يشاء من صحابته ψ أن يقرأ بهذه اللهجات، أو -بعبارة أخرى- بهذه الأحرف، معلمًا إياهم بنزول رخصة الأحرف السبعة[٤].

* * *

(٦) "اللهجات العربية في القراءات القرآنية": ٥٦، و"فصول في فقه العربية": ٨٢.

(١) "دراسات في القرآن الحديث": ٨٩.

(٢) ولهذا الإسهام الكبير للهجة قريش في اللغة الفصحى المشتركة فإن بعض اللغويين لا يفرق بينهما، بل يجعلهما مترادفتين؛ انظر: "فصول في فقه العربية": ١١٦.

(٣) انظر: "دراسات في القرآن والحديث": ٨٩.

الفصل الثاني
حديث الأحرف السبعة

المبحث الأول
تواتر حديث الأحرف السبعة

وردت أحاديث كثيرة من روايات عدد كبير من الصحابة أن الرسول ρ قال: "أنزل القرآن على سبعة أحرف"، وفي بعضها زيادة: "فاقرؤوا ما تيسر منه، وفي بعضها زيادة: "كلها كافٍ شافٍ"، أو ما في معناه، وقد تتبع الكثير منها بعض العلماء، وأثبتوها في مصنفاتهم، ومنهم: أبو شامة(ت ٦٦٥هـ) في: "المرشد الوجيز"[١]، وابن كثير(ت ٧٧٤هـ) في "فضائل القرآن"[٢]، كما تتبعها بعض من كتب من المعاصرين في الأحرف السبعة، ومنهم: د. حسن عتر[٣]، ود. عبد الفتاح القارئ[٤]، وغيرهما[٥].

وقد ورد هذا الحديث بروايات مختلفة عن واحد وعشرين صحابيًّا، بحسب ما استقصاهم ابن الجزري(ت٨٣٣هـ) [٦] والسيوطي(ت ٩١١هـ)[٧]، وزاد السيوطي في بعض كتبه ستة صحابة آخرين، فصارت عدة من عُرف من الصحابة المرويّ عنهم هذا الحديث سبعة وعشرين صحابيًّا[٨].

---

(١) انظر: "المرشد الوجيز": ٧٧-٩٠.

(٢) انظر: "تفسير ابن كثير" ١/٤٧-٥٦.

(٣) في كتابه: "الأحرف السبعة": ٦٣-١٠٩، وفيه شرح واستنباط.

(٤) في كتابه: "حديث الأحرف السبعة": ٩-٣٩.

(٥) انظر: "اللؤلؤ والمرجان في معنى ما أنزل على سبعة أحرف من القرآن": ٩١-١٠٣.

(٦) في كتابه: "النشر" ١/٢١.

(٧) في كتابه: "الإتقان" ١/١٣١.

(٨) انظر: "قطف الأزهار المتناثرة": ١٦٣، و"تدريب الراوي" ٢/٦٣٠.

وهذا ما استطاع العلماء معرفته، لكن العدد الحقيقي الذي سمع هذا الحديث من النبي ρ ربما يكون أكبر من ذلك؛ إذ روي عن عثمان بن عفان τ أنه قال يومًا -وهو على المنبر-: أذكِّر الله رجلاً سمع النبي ρ قال: "أنزل القرآن على سبعة أحرف، كلها شافٍ كافٍ" لما قام، فقاموا حتى لم يُحْصَوْا، فشهدوا أن رسول الله ρ قال: "أنزل القرآن على سبعة أحرف، كلها شافٍ كافٍ"، فقال عثمان: وأنا أشهد معهم(١).

وبالإضافة إلى العدد الكبير من الصحابة الذين رووا حديث الأحرف السبعة، فقد روي عنهم من طرق متعددة وبأسانيد كثيرة.

ولكثرة طرق هذا الحديث وأسانيده، وكونه مرويًّا عن هذا العدد الكبير من الصحابة، فقد نص بعض الأئمة على أنه حديث متواتر، كالإمام أبي عبيد القاسم بن سلام(ت ٢٢٤هـ) ؛ حيث قال: "قد تواترت هذه الأحاديث كلها على الأحرف السبعة"(٢)، وقد نقل كثير من العلماء حكمه هذا على الحديث بالتواتر، موافقين له، بغير تعقيب أو مناقشة(٣)، كما حكم عليه السيوطي بالتواتر أيضًا، وأورده في كتابه: "قطف الأزهار المتناثرة في الأخبار المتواترة"(٤)، وكذلك عدّه من أمثلة المتواتر في كتابه المعروف: "تدريب الراوي"(٥).

ولا يتسع المقام هنا لسرد جميع الأحاديث الواردة في هذا الموضوع؛ ومن ثم فسوف نكتفي- في المبحث التالي- بإثبات بعض منها يحتوي على جلّ المعاني الواردة فيها ، بحيث نستخلص مما نثبته معالم هادية وشواهد بارزة، تكون نبراسًا لنا في فهم هذا الموضوع المهم، وفي مناقشة وتحليل أقوال العلماء ومذاهبهم حول المراد بالأحرف السبعة.

---

(٢) قال الهيثمي في "مجمع الزوائد" ١٥٢/٧: "رواه أبو يعلى في (الكبير)، وفيه راوٍ لم يُسَمَّ ".

(٣) "فضائل القرآن": ٢٠٣.

(٤) انظر -على سبيل المثال-: "المرشد الوجيز": ٨٧، و"النشر" ١٩/١، و"الإتقان" ١٣١/١.

(٥) انظر: "قطف الأزهار المتناثرة": ١٦٣.

(٦) انظر: "تدريب الراوي" ٦٣٠/٢.

المبحث الثاني
بعض روايات حديث الأحرف السبعة

من الأحاديث التي صرحت بنزول القرآن على سبعة أحرف ما يلي:

١- عن ابن عباس -رضي الله عنهما- أنَّه قال: قال رسول الله ρ: "أقرأني جبريلُ على حرفٍ، فراجعتهُ، فلم أَزلْ أستزيده ويزيدني، **حتى انتهى الأمر إلى سبعة أحرفٍ**".وفي رواية: "قال ابن شهاب: بلغني أنَّ تلك السبعةَ في الأمرِ الذي يكونُ واحدًا لا يختلف في حلالٍ ولا حرامٍ"(١).

٢- عن عمر بن الخطاب τ، قال: سمعتُ هشام بن حكيم يقرأُ سورة "الفرقان" في حياةِ رسول الله ρ، فاستمعتُ لقراءَتِه، فإذا هو يقرؤها على حروف كثيرة، لم يُقرِئنيها رسول الله ρ، فكدتُ أساوره(٢) في الصلاة، فانتظرته حتى سلم، ثمَّ لبَبْتُه بردائه(٣) -أوْ بردائي-، فقلت: منْ أقرأَك هذه السورة؟ قال: أقرأنيهَا رسول الله ρ. قلت له: كذبت(٤)، فوالله إن رسول الله ρ أقرأني هذه السورة التي سمعتكَ تقرؤها، فانطلقتُ أقوده إلى رسول الله ρ، فقلتُ: يا رسول الله، إنِّي سمعت هذا يقرأُ بسورةِ "الفرقانِ" على حروفٍ لم تُقْرِئنيهَا، وأنت أَقْرَأْتني سورة "الفرقانِ"، فقال رسول الله ρ: "أرسله يا عمرُ. اقرأْ يا هشامُ"، فقرأ هذه القراءة التي سمعته يقرؤها. قال رسول الله ρ: "هكذا أُنزلت"، ثم قال رسولُ الله ρ: "**إنَّ هذا القرآن أُنزلَ على سبعة أحرفٍ، فاقرؤوا ما تيسرَ منهُ**"(٥).

---

(١) أخرجه البخاري (٣٢١٩)، ومسلم (٨١٩) و(٤٩٩١). وقول ابن شهاب عند مسلم وحده.

(٢) "كدت أساوره": أي: كدت آخذ برأسه، أو: كدت أواثبه، وهو الأشبه بالصواب. (انظر: "الفتح" ٣٣/٩).

(٣) "لبَبْتُه بردائه": أي: جمعت عليه ثيابه عند لَبَته؛ لئلا يتفلت مني. ("الفتح" ٣٣/٩).

واللَّبَّة: موضع القلادة من العنق؛ كما في "المعجم الوسيط": ٨١١.

(٤) "كذبتَ": فيه إطلاق الكذب بحسب غلبة الظن، أو هو إطلاق الكذب على الخطأ؛ لأن أهل الحجاز يطلقون الكذب في موضع الخطأ. ("الفتح" ٣٣/٩).

(١) أخرجه البخاري (٢٤١٩) و(٤٩٩٢) و(٥٠٤١)، ومسلم (٨١٨)، والترمذي (٢٩٤٣)، والنسائي (٩٣٧).

٣- عن أُبي بن كعب τ قال: كنتُ في المسجد، فدخل رجلٌ يصلي، فقرأ قراءةً أنكرتهَا عليه، ثم دخل آخر، فقرأ قراءةً سوى قراءة صاحبه، فلمَّا قضينَا الصلاة دخلنَا جميعًا على رسول الله ρ، فقلتُ: إنَّ هذا قرأ قراءةً أنكرتها عليهِ، ودخل آخر فقرأ سوى قراءةِ صاحبه، فأمرهما رسول الله ρ فقرآ، فحسّن النبي ρ شـــأنهما، فسُقِطَ في نفسي منَ التكذيبِ ولا إذْ كنتُ في الجاهلية[1]، فلمَّا رأى رسولُ الله ρ ما قد غشيني ضربَ في صدْري، ففضتُ عرقًا، وكأنَّمَا أنظرُ إلـــى الله عـــز وجل فرقًا، فقال لي: "يا أُبيُّ، أُرسلَ إليَّ: أن اقرأ القرآنَ على حرفٍ، فرددتُ إليهِ: أنْ هوِّنْ على أُمتي، فردَّ إليَّ الثانيةَ: اقرأهُ على حرفينِ، فرددتُ إليهِ: أنْ هوِّن على أُمتي، فردَّ إليَّ الثالثةَ: اقرأه على سبعةِ أحرفٍ، ولكَ بكلِّ رَدَّةٍ رددتُكها مسألةٌ تسألُنيها، فقلتُ: اللهمَّ اغفـــر لأُمتـــي، وأخـــرتُ الثالثةَ ليومٍ يرغبُ إليَّ الخلقُ كلهم حتى إبراهيمُ ρ"[2].

٤- عن أُبيّ بن كعب τ أيضًا، أنَّ النبي ρ كانَ عندَ أضاةِ بَني غِفَار[3]. قال: فأتاه جبريلُ υ فقال: إنَّ الله يأمرك أن تَقرَأَ أُمتُكَ القرآن على حرْفٍ. فقال: "أسأل اللهَ معافاتَهُ ومغفرتَهُ، وإنَّ أُمتي

---

(٢) قوله: "سُقِط في نفسي من التكذيب ولا إذ كنت في الجاهلية": معناه: وسوس له الشيطان من التكذيب أشد مما كان عليه في الجاهلية؛ لأنه كان في الجاهلية غافلاً.

فقد اعترته دهشة وحيرة، وأصابته نزغة من الشيطان؛ ليشوش عليه حاله، ويكدر عليه وقته، فقد عظم عليه من اختلاف القراءات ما ليس عظيمًا في واقع الأمر؛ لكنه لما لم تكن رخصة الأحرف السبعة قد تبينت له نزغ الشيطان في نفسه من جراء تصويب النبي ρ قراءة كل من هؤلاء المختلفين في القراءة.

ولما رأى النبي ρ ذلك من أبيّ نبهه، بأن ضرب على صدره، فأعقب ذلك انشراح صدره، وزوال ما كان قـــد نزغ الشيطان في نفسه، فلما ظهر له قبح هذه النزعات، خاف من الله تعالى، وفاض بالعرق حياءً، فكان هـــذا الخاطر من قبيل ما قال فيه النبي ρ حين سألوه: إنا نجد في أنفسنا ما يتعاظم أحدنا أن يتكلم بـــه؛ قـــال: "وقـــد وجدتموه؟". قالوا: نعم. قال: "ذلك صريـــح الإيمان": أخرجه مسلم (١٣٢) من حديث أبي هريرة τ.

وانظر: "شرح مسلم" للنووي ١٠٢/٦، و"تفسير القرطبي" ٨٢/١-٨٣.

(١) أخرجه مسلم (٨٢٠)، وأبو داود (١٤٧٨)، والنسائي (٩٣٩).

(٢) "أضَاة بني غفار": الأضاة: هي الماء المستنقع كالغدير، وهو موضع بالمدينة المنورة؛ وينسب إلى بني غِفَار؛ لأنهم نزلوا عنده.

انظر: "شرح مسلم" للنووي ١٠٤/٦، و"فتح الباري" ٣٦/٩.

لا تطيق ذلك"، ثمَّ أتاهُ الثانية، فقال: إنَّ الله يأمرك أنْ تقرأ أمتك القرآن على حرفَيْن، فقال: "أسأل الله معافاتَه ومغفرته؛ وَإنَّ أُمتي لا تُطيق ذلك"، ثم جاءه الرابعةَ، فقال: **إنَّ الله يَـأمُرك أنْ تقـرأ أُمتُكَ القرآن عَلَى سَبعة أحرفٍ**، فَأيُّما حَرفٍ قَرَؤوا عليهِ فَقَدْ أَصَابوا(١).

٥- عن أُبي بن كعب τ أيضًا؛ قال: لَقِيَ رسولُ الله ρ جبريل عندَ أَحْجار المروَة، فقال رسول الله ρ لجبريل: "إنِّي بعثتُ إلى أُمَّةٍ أُمِّيِّين؛ فيهم الشيخُ الفاني، والعجوزُ الكبيرةُ، والغلامُ". قال: فَمُرْهُمْ **فَلْيَقْرؤوا القرآنَ عَلَى سبعة أحرفٍ**.وفي لفظ: "فَمَنْ قرأ بحرف منها فهو كما قرأ"(٢).

٦- عن أبي بكرة τ أن جبريل υ قال: يا محمد: اقرأ القرآن على حرف. قـال ميكائيـل: استزده، فاستزاده، قال: اقرأ على حرفين. قال ميكائيل: استزده، فاستزاده، قال: اقرأ على ثلاثـة أحرف. قال ميكائيل: استزده؛ **حتى بلغ سبعة أحرف**. قال: كلٌّ كافٍ شافٍ، ما لـم يخـتم آيـة عذاب برحمة، أو رحمة بعذاب، نحو قولك: تعال، وأقبل، وهلم، واذهب، وأسرع، وعَجِّل (٣).

---

(٣) أخرجه مسلم (٨٢١)، وأبو داود (١٤٧٨)، والنسائي (٩٣٨).

(٤) أخرجه أحمد ١٣٢/٥ و٣٩١ و٤٠٥، والترمذي (٢٩٤٤)، والطحاوي في "شرح المشكل" (٣٠٩٨)، والطبراني في "الكبير" (٣٠١٨). وقال الترمذي: "حسن صحيح".

(١) أخرجه أحمد ٤١/٥ و٥١، والطبري في "تفسيره" -ط: عالم الكتب- ٣٨/١ و٤٥، والطحاوي في "شرح المشكل" (٣١١٨)، والطبراني -كما في "مجمع الزوائد" ١٥١/٧-.

وقال الهيثمي في "المجمع" ١٥١/٧ك "وفيه: على بن زيد بن جُدعان، وهو سيئ الحفظ، وقد توبع، وبقية رجال أحمد رجال الصحيح". وجوّد السيوطي إسناده في "الإتقان" ١٣٤/١.

المبحث الثالث

معالم هادية من هذه الأحاديث

من خلال ما سبق من روايات في المبحث السابق نستطيع أن نستخلص ما يلي:

أولاً: الحكمة في نزول القرآن على سبعة أحرف هي: التيسير على الأمة الإسلامية[١]، وأولهم العرب الذين نزل القرآن بلسانهم، فقد كان بينهم من الاختلاف في اللهجات وطريقة الأداء ونبرات الأصوات ما يجعل من الصعب على الواحد منهم أن يتمثل لغة غير لغته، أو لهجة غير لهجته، كما هو الملاحظ في كل البلاد، حيث تختلف اللهجات -داخل اللغة الواحدة- بحسب البيئات اللغوية واللهجية في محيط البلد الواحد.

وقد سبقت أمثلة من هذه الاختلافات[٢].

فالناشئون في بيئات لغوية تشيع فيها ظواهر صوتية أو لهجية معينة يشق عليهم الالتزام التام بلهجة أخرى لم تألفها أسماعهم، ولم تتوطن عليها ألسنتهم، "ويعسر على أحدهم الانتقال من لغته إلى غيرها، أو من حرف إلى آخر، بل قد يكون بعضهم لا يقدر على ذلك، ولا بالتعليم والعلاج، لا سيما الشيخ والمرأة ومن لم يقرأ كتابًا؛ كما أشار إليه ρ، فلو كُلِّفُوا العدول عن لغتهم، والانتقال من ألسنتهم، لكان من التكليف بما لا يستطاع"[٣]؛ فاقتضت حكمة الله ورحمته أن ينزل القرآن بما ييسر على الناس تلاوته، فأنزله على سبعة أحرف.

ويشرح الإمام ابن قتيبة هذا الأمر، فيذكر أنه كان من حكمة الله تعالى في تيسيره لقراءة القرآن أن أمر الرسول ρ "بأن يقرئ كل قوم بلغتهم، وما جرت عليه عادتهم، فالهذليّ يقرأ: (عتى حين) يريد ﴿حَتَّى حِينٍ﴾؛ لأنه هكذا يلفظ بها ويستعملها، والأسدي يقرأ: (تِعْلَمون) و(تِعْلَم) -بكسر التاء-، و(تِسْوَدُّ وُجُوهٌ) و(أَلَمْ إِعْهَدْ إِلَيْكُم)، والتميمي يهمز، والقرشي لا يهمز... ولو أن كل

---

(٢) انظر: "المرشد الوجيز": ٩٥، و"النشر" ٢٢/١، و"فتح الباري" ٣٤/٩، و"مناهل العرفان" ١٨٩/١-١٩٠، و"علوم القرآن وإعجازه": ١٧٧.

(٣) في الفصل الأول من هذا البحث.

(١) "النشر" ٢٢/١.

فريق من هؤلاء أمر أن يزول عن لغته، وما جرى عليه اعتياده طفلاً وناشئًا وكهلاً=لاشتد ذلك عليه، وعظمت المحنة فيه، ولم يُمْكِنْه إلا بعد رياضة للنفس طويلة، وتذليل للسان، وقطع للعادة؛ فأراد الله برحمته ولطفه أن يجعل لهم متسعًا في اللغات، ومتصرَّفًا في الحركات، كتيسيره عليهم في الدين"(١).

وهذه الحكمة ظاهرة في قوله ρ في كل مرة من مرات الاستزادة: "فرددت إليه أنْ هَوِّن على أمتي"، وفي قوله ρ: "أسأل الله معافاته ومغفرته، وإن أمتي لا تطيق ذلك".

ثانيًا: التيسير والتوسعة إنما كان في الألفاظ والمباني، وليس في الأحكام والمعاني(٢)؛ أي أنها تدور حول قراءة القرآن وتلاوته، وليس حول تفسيره ومعانيه، وبعض الروايات التي قدمناها صريحة في أن الخلاف الذي نَشِبَ بين بعض الصحابة، وترافعوا فيه إلى رسول الله ρ، إنما كان حول قراءة الألفاظ، لا تفسير المعاني؛ مثل قول عمر τ: "فإذا هو يقرؤها على حروف كثيرة لم يقرئنيها رسول الله ρ"، وغير ذلك مما يصرح بأن الاختلاف الذي تحمله هذه الروايات إنما كان في القراءة والتلاوة، وليس في المعاني والأحكام.

ومما لا شك فيه أن هذا هو الذي يتسق مع التيسير والتوسعة، فلا يمكن أن تكون التوسعة في القراءة والتيسير على الأمة فيها واقعة في تحليل حرام، أو تحريم حلال؛ وأن يكون كلا الحكمين-أي: التحليل والتحريم- ينصبان على شيء واحد في الوقت نفسه؛ فإن ذلك من المحال، أو هو أبعد.

ثالثًا: الأحرف السبعة وما فيها من توسعة في القراءة كانت كلها وحيًا يُتَلَقَّى من النبي ρ(٣)، وهذا واضح في الأحاديث التي نقلناها فيما سبق. ومن أوضح الدلالات منها في ذلك:

---

(٢) "تأويل مشكل القرآن": ٣٩-٤٠.

وانظر في المعنى نفسه: "شرح المشكل" ١١٧/٨-١١٨ و١٢٥.

(٣) انظر: "مناهل العرفان" ١٩٧/١. و"المدخل لدراسة القرآن الكريم": ١٧٢، و"علوم القرآن وإعجازه": ١٧٤-١٧٥.

(١) انظر: "مناهل العرفان" ١٩٥/١، و"المدخل لدراسة القرآن الكريم": ١٧٢-١٧٣، و"علوم القرآن وإعجازه": ١٧٥.

١- أن الصحابة حينما كانوا يختلفون في القراءة إنما كان مرد اختلافهم إلى أن الواحد منهم يسمع من الآخر أشياء في القراءة لم يتلقَّها هو من رسول الله ρ؛ ومن ثم يكون معياره في إنكاره عليه هو هذا: أنه لم يتلق ما يسمعه منه من رسول الله ρ.

٢- أن الصحابة حينما كانوا يختلفون في القراءة، وينكر بعضهم على بعض، كانوا يحتكمون إلى الرسول ρ لرفع هذا الاختلاف.

٣- قوله ρ في بعض الروايات السابقة: "هكذا أنزلت" لكل من عمر بن الخطاب وهشام بن حكيم، وقد قرأ كل واحد منهما بخلاف ما قرأ صاحبه في بعض المواضع من سورة "الفرقان".

وكذلك قول جبريل υ له ρ كما ورد في حديثي أبي: "فأيُّما حَرفٍ قَرَؤوا عليهِ فَقَدْ أَصَابوا"، و" فَمَنْ قرأ بحرف منها فهو كما قرأ".

فقد أباح الله تعالى لنبيه ρ هذه الأحرف السبعة، وعارضه بها جبريل υ وحيًا يوحى؛ ومن ثم فإن قوله ρ: "فاقرؤوا ما تيسر منه" ليس معناه رخصة منه ρ لكل صحابي أن يقرأ على وفق لغة قومه ولهجة قبيلته، بل هذا القول منه ρ مقيد بالتلقي عنه، فلم يقع الخلاف بين الصحابة لأن كلاً منهم كان يَقْرأ على لغة قبيلته ولهجة قومه، بل لأن النبي ρ كان يُقرئ الواحد منهم بعض المواضع بغير ما يقرئ الآخر، وكل ذلك مما عارضه به جبريل υ، وهكذا هو تفسير اختلاف عمر بن الخطاب وهشام بن حكيم في قراءة سورة "الفرقان" مع كونهما كليهما قرشيين [١].

أما ما ورد في حديث أبي بكرة τ السابق: "... كلها كافٍ شافٍ، ما لم تختم آية عذاب بآية رحمة، أو آية رحمة بآية عذاب"، ونحو ذلك من روايات[٢]، فليس معناه الرخصة بالقراءة بالتبديل والتغيير ما دام مقيدًا بالمذكور في الحديث، بل معناه التأكيد على اتفاق هذه الأحرف في المعاني وإن اختلفت في الألفاظ؛ قال ابن عبد البر: "إنما أراد بهذا ضرب المثل للحروف التي نزل القرآن عليها أنها معانٍ متفق مفهومها، مختلف مسموعها، لا يكون في شيء منها معنى وضده، ولا وجهٌ يخالف معنى وجه خلافًا ينفيه ويضاده؛ كالرحمة التي هي خلاف العذاب وضده"[٣].

---

(١) انظر: "المحرر الوجيز" ١/٤٧، و"تفسير القرطبي" ١/٨٠-٨١، و"فتح الباري" ٩/٣٥.

(٢) انظر: "الإتقان" ١/١٣٤.

(٣) نقله السيوطي في: "الإتقان" ١/١٣٤.

رابعًا: زمن التصريح بقراءة القرآن على سبعة أحرف كان خلال الفترة المدنية[١]، ولم يكن في الفترة المبكرة من تاريخ الدعوة وتاريخ نزول القرآن الكريم.

ويدل على هذا من الروايات المتقدمة:

١- رواية مسلم عن أبيّ بن كعب τ التي فيها أن النبي ρ **كان عند أَضَاة بني غِفَار**حين أتاه جبريل υ، وأَضَاة بني غفار هو: مستنقع الماء كالغدير، وهو موضع بالمدينة المنورة، ينسب إلى بني غفار؛ لأنهم نزلوا عنده[٢].

٢- رواية الترمذي عن أبي τ أيضًا التي فيها أن رسول الله ρ **لقي جبريل عند أحجار المروة**، وهو موضع بالمدينة المنورة أيضًا[٣].

٣- بعض الروايات التي تذكر أن الخلاف بين الصحابة في القراءة قد حدث في المسجد، والمراد: مسجد المدينة بلا ريب.

فالتوسعة على الأمة بالترخيص والإذن بالقراءة على الأحرف السبعة لم يكن في مبدأ الدعوة بمكة المكرمة، حيث كان المؤمنون كُلاًّ متجانسًا من الناحية اللغوية؛ فأغلبهم من قريش، وعددهم محدود، أما بعد هجرة النبي ρ إلى المدينة فقد تغير الحال بمرور الوقت؛ إذ زاد المسلمون، وراسل النبي ρ الأقوام والقبائل، وجاءت الوفود إلى النبي ρ تترى، على اختلاف ألسنتهم ولهجاتهم[٤]، إلى غير ذلك من ظروف أذهبت التجانس اللغوي الذي كان موجودًا في الفترة المكية؛ الأمر الذي اقتضت حكمة الله أن تعالجه بنزول رخصة الأحرف السبعة، والإذن بالقراءة على وفقها.

ويذهب بعض العلماء المعاصرين، وهو د. عبد الصبور شاهين، إلى محاولة تلمس تاريخ هذه الرخصة على وجه التحديد، فينتهي إلى أن ذلك "كان خلال السنة التاسعة للهجرة، وهي السنة

---

(٤) انظر: "فتح الباري" ٣٦/٩، و"المدخل لدراسة القرآن الكريم": ١٧٣، و"تاريخ القرآن": ٦٤.

(١) انظر: "شرح مسلم" للنووي ١٠٤/٦، و"فتح الباري" ٣٦/٩.

(٢) "تاريخ القرآن": ٦٤.

(٣) انظر: "تاريخ القرآن": ٦٦.

التي شهدت اندفاع العرب من كل أنحاء شبه الجزيرة نحو المدينة يعلنون إسلامهم"[١].

ويبني د. عبد الصبور شاهين رأيه هذا على الالتفات إلى حديث عمر بن الخطاب τ، حيث كان الاختلاف بينه وبين هشام بن حكيم في قراءة سورة "الفرقان"، وهشام بن حكيم وأبوه حكيم بن حزام بن خويلد أسلما يوم فتح مكة[٢]؛ إن معنى ذلك كما يستخلص د. عبد الصبور:

١- أن واقعة الاختلاف بين عمرو وهشام في سورة "الفرقان" قد حدثت بعد فتح مكة، في آخر رمضان من السنة الثامنة للهجرة.

٢- أنه ليس بمعقول أن يحدث شيء من هذا قبل انتقال هشام إلى المدينة، وتلقيه بعض سور القرآن عن رسول الله ρ، وقد عاد الرسول ρ إلى المدينة أوائل سنة تسع للهجرة، وهناك تلقى هشام عن الرسول ρ تعاليم الدين، وبعض القرآن.

٣- أن عمر τ قبل ذلك التاريخ لم يكن يعلم شيئًا عما يسمى الأحرف السبعة، ومن باب أولى بقية الصحابة؛ فليس معقولاً أن يكون أمر بهذه الخطورة -أي: الترخيص بالقراءة على أحرف سبعة- قد حدث من قبل؛ ثم لا يعلم بخبره في حينه صحابي مثل عمر ، فإذ لم يعرفه عمر τ فلأنه لم يكن قد نزل أصلاً.

وبناء على ما سبق يمكن القول بأن واقعتي عمر وأبيّ -رضي الله عنهما- كانتا بداية الإعلام برخصة الأحرف السبعة، وكان ذلك بعد الفتح في السنة التاسعة للهجرة، وقد استمر الإعلام بها إلى أن أحاط بها جمهور الصحابة.

ومن ثم فإن المدة التي شهدت تنفيذ هذه الرخصة كانت قصيرة نسبيًا، إذ كانت حوالي سنتين، وذلك خلال سنة تسع، وسنة عشر للهجرة، حتى لحق النبي ρ بالرفيق الأعلى في ربيع الأول سنة إحدى عشرة، على المشهور[٣].

خامسًا: المراد بالعدد سبعة: العدد الحقيقي؛ ويشهد لذلك ويدل عليه: ما تقدم من الروايات التي فيها استزادة الرسول ρ من الأحرف، حتى بلغ سبعة، ومراجعاته لجبريل υ في ذلك حتى

---

(٤) "تاريخ القرآن": ٨٠-٨١.

(١) انظر ذلك في ترجمة هشام بن حكيم في: "تهذيب الكمال" ٣٠/١٩٤-١٩٨، و"تهذيب التهذيب"٤/٢٦٩، وفي ترجمة حكيم بن حزام في: "السير" ٣/٤٤-٥١، و"تهذيب الكمال" ٧/١٧٠-١٩٢، و"الإصابة" ١/٣٤٨-٣٤٩.

(٢) انظر كلام د. عبد الصبور شاهين مطولاً في: "تاريخ القرآن": ٨٠-٨٢.

بلغ هذا العدد، وأوضح شيء في هذا ما ورد في بعض روايات حديث أبي بكرة τ، أن النبي ρ قال: "فنظرت إلى ميكائيل، فسكت؛ فعلمت أنه قد انتهت العدة"(١).

المبحث الرابع
حديث نزول القرآن على ثلاثة أحرف وقيمته الثبوتية

ورد في بعض الأحاديث أن القرآن أنزل على ثلاثة أحرف، وهو ما رواه حماد بن سلمة، عن قتادة، عن الحسن البصري، عن سمرة بن جندب τ، عن النبي ρ، قال: "أنزل القرآن على ثلاثة أحرف"(٢).

لكن هذا حديث ضعيف، ويتبين ضعفه من جهة الإسناد، ومن جهة المتن:

أما من جهة إسناده: فإنه من رواية حماد بن سلمة، وحماد من الثقات، لكنه لما كبر ساء حفظه وتغير؛ لذلك تركه البخاري فلم يحتج به في "صحيحه"، أما مسلم فاجتهد وأخرج له في الأصول من روايته عن ثابت البناني -وقد كان من أثبت الناس فيه-، أما روايته عن غير ثابت فلم يخرِّج له منها إلا في الشواهد(٣). ورواية هذا الحديث الذي نحن بصدده من رواية حماد عن غير ثابت.

والظاهر أن هذه الرواية من أخطاء حماد، ويدعم هذا أنه من رواية عفان بن مسلم عنه، وهو من أثبت الناس فيه(٤)، فيستبعد أن يكون الخطأ من غير حماد، وبخاصة أنه روى عنه ما يوافق الحديث المتواتر في نزول القرآن على سبعة أحرف؛ إذ روى بهز بن حكيم -وهو من

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) أخرجه أبو عبيد في: "فضائل القرآن": ٢٠٣، وابن أبي شيبة في "المصنف" ١٨٢/٧، وأحمد في "المسند" -ط: المكتب الإسلامي- (٢٠٢٠٦)، والبزار (٢٣١٤- كشف الأستار)، والطحاوي في "شرح المشكل" (٣١١٩)، والطبراني في "الكبير" (٦٨٥٣). والحاكم ٢٢٣/٢ من طريق عفان بن مسلم، عن حماد بن سلمة، به.

(٣) انظر ترجمة حماد بن سلمة في: "المدخل إلى الصحيحين": ٥٦٠، و"تهذيب الكمال" ٢٥٣/٧، و"تهذيب التهذيب" ٤٨١/١، و"تقريب التهذيب" (١٤٩٩).

(٤) قال ابن معين -كما في "الكواكب النيرات" الملحق الأول: ٣٦١-: "من أراد أن يكتب حديث حماد بن سلمة فعليه بعفان بن مسلم".

أثبت الرواة فيه أيضًا[١]- عنه، عن قتادة، عن الحسن، عن سمرة، عن النبي ρ قال: "نزل القرآن على سبعة أحرف"[٢].

ولا شك أن رواية حماد الموافقة للمتواتر مقدمة على روايته المخالفة للمتواتر.

وأما من جهة متنه : فإن بوسعنا أن نقول إن هذا الحديث شاذ، ومخالفته لما تواتر عن نزول القرآن على سبعة أحرف مما يقدح في ثبوته.

ولذلك يقول الإمام أبو عبيد: "قد تواترت هذه الأحاديث كلها على الأحرف السبعة، إلا حديثًا واحدًا يروى عن سمرة -ثم ذكره، ثم قال:- ولا نرى **المحفوظ** إلا السبعة؛ لأنها مشهورة"[٣].

ويقول البزار عن حديث الثلاثة الأحرف: "لا نعلم يروى بهذا اللفظ إلا عن سمرة، ولا رواه عن قتادة إلا حماد"[٤].

ويقول ابن عدي: "وهذا الحديث لا أعلم يرويه بهذا الإسناد غير حماد بن سلمة، وقال: (على ثلاثة أحرف)، ولم يقله غيره"[٥].

وقد عدَّ الإمام الذهبي رواية الثلاثة الأحرف من مناكير حماد[٦].

ومع الضعف البيّن الذي يحتوي هذه الرواية فقد حاول بعض العلماء **التوفيق بينها وبين حديث الأحرف السبعة**، ومن ذلك قول أبي شامة: "يجوز أن يكون معناه: أن بعضه أنزل على ثلاثة أحرف؛ كـ (جذوة) و(الرهب) و(الصدفين)؛ يُقرأ كل واحد على ثلاثة أوجه في هذه القراءات المشهورة[٧]، أو أراد: أُنزل ابتداءً على ثلاثة، ثم زيد إلى سبعة"[١].

---

(١) قال العجلي عن بهز -كما في "تهذيب التهذيب" ١/٢٥١-: "هو أثبت الناس في حماد بن سلمة".

(٢) أخرجه أحمد في "المسند" -ط: المكتب الإسلامي- (٢٠١٢٢) عن بهز، به.

وزاد الهيثمي في "المجمع" ٧/١٥٢ نسبته إلى الطبراني والبزار.

(٣) "فضائل القرآن": ٢٠٣.

(٤) "كشف الأستار" ٣/٩١.

(٥) "الكامل" ٢/٢٦٢.

(٦) "ميزان الاعتدال" ١/٥٩٤.

(١) جاءت كلمة: (جذوة) في قوله تعالى: ﴿لَّعَلِّي آتِيكُم مِّنْهَا بِخَبَرٍ أَوْ جَذْوَةٍ مِنَ النَّارِ لَعَلَّكُمْ تَصْطَلُونَ﴾ [القصص: ٢٩]، وقد قرأها عاصم: بفتح الجيم، وحمزة وخلف: بضمها، وباقي العشرة: بكسرها.

انظر: "السبعة": ٤٩٣، و"النشر" ٢/٣٤١، و"إيضاح الرموز": ٥٧٩.

والذي يبدو لي عدم الحاجة إلى هذا التوفيق؛ لأن حديث الأحرف الثلاثة شاذ ضعيف، وحديث الأحرف السبعة محفوظ متواتر، فكيف يُجمع بين حديثين هذا شأنهما، ويوفَّق بينهما؟ والأصل في الجمع أن يكون بين حديثين في درجة واحدة من الصحة أو الحسن.

وجاءت كلمة: (الرهب) في قوله سبحانه: ﴿وَاضْمُمْ إِلَيْكَ جَنَاحَكَ مِنَ الرَّهْبِ﴾ [القصص: ٣٢]، والقراءات المتواترة فيها هي كما يلي:

- ﴿الرَّهْبِ﴾ -بفتح الراء وسكون الهاء-: حفص عن عاصم.
- ﴿الرُّهْبِ﴾ -بضم الراء وسكون الهاء-: ابن عامر،وشعبة عن عاصم، وحمزة، والكسائي، وخلف.
- ﴿الرَّهَبِ﴾ -بفتح الراء والهاء-: باقي العشرة.

انظر: "السبعة": ٤٩٣، و"النشر" ٣٤١/٢، و"البدور الزاهرة": ٣٤٠.

وجاءت كلمة: (الصدفين) في قوله عز وجل: ﴿حَتَّى إِذَا سَاوَى بَيْنَ الصَّدَفَيْنِ قَالَ انفُخُوا﴾ [الكهف: ٩٦]، والقراءات المتواترة فيها كما يلي:

- ﴿الصُّدْفَيْنِ﴾ -بضم الصاد وإسكان الدال-: شعبة عن عاصم.
- ﴿الصُّدُفَيْنِ﴾ -بضم الصاد والدال-: ابن كثير، وأبو عمرو، وابن عامر، ويعقوب.
- ﴿الصَّدَفَيْنِ﴾ -بفتح الصاد والدال-: باقي العشرة، ومنهم عاصم في رواية حفص عنه. انظر: "السبعة": ٤٠١، و"النشر" ٣١٥/٢، و"البدور الزاهرة": ٢٨٤.

(٢) "المرشد الوجيز": ٨٨.

وقد مال د. حسن ضياء الدين عتر في كتابه: "الأحرف السبعة ومنزلة القراءات منها": ٧٩ إلى قريب من الاحتمال الثاني الذي ذكره أبو شامة.

الفصل الثالث

أقوال العلماء في معنى الأحرف السبعة

عرض ونقد

قبل أن نعرض لأقوال العلماء في المراد بالأحرف السبعة يحسن أن نتعرف على معنى كلمة: (الحرف) في اللغة.

"الحرف" في اللغة:

يطلق الحرف في اللغة على معان[١]؛ منها ما يلي:

الحرف من كل شيء: طرفه وشفيره وحدّه، أو هو: الطرف والجانب، ويقال: فلان على حرف من أمره؛ أي: ناحية منه، إذا رأى شيئًا لا يعجبه عدل عنه، وفي القرآن الكريم: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَعْبُدُ اللَّهَ عَلَى حَرْفٍ﴾ [الحج: ١١]؛ أي: يعبده في السراء لا في الضراء.

والحرف: الكلمة، ومن ذلك يقال: هذا الحرف ليس من كلام العرب.

والحرف: اللغة واللهجة، ومنه: حرف قريش، وحرف تميم.

ويطلق الحرف على القراءة، فتقول العرب لقراءة الرجل: حرف فلان[٢]، ومن ذلك حرف أبيّ، وحرف ابن مسعود.

معنى الأحرف السبعة:

بادئ ذي بدء فإن المراد بالأحرف السبعة لم يأت به نص ولا أثر صحيح الإسناد صريح المعنى[٣] ؛ ومن ثم اجتهد العلماء في محاولة الوصول إلى معنى الأحرف والمقصود بها، لكن هذه الاجتهادات وصلت إلى مدى بعيد، حيث تعددت الأقوال في المراد بالأحرف السبعة، حتى

---

(١) انظر -على سبيل المثال-: "القاموس المحيط": ١٠٣٢-١٠٣٣، و"لسان العرب" ٣٨٥/١٠، و"المعجم الوسيط": ١٦٧.

(٢) "تفسير الطبري" ٤٧/١.

(٣) انظر: "المرشد الوجيز": ٩٧، و "البرهان" ٢١٢/١.

وصلت إلى خمسة وثلاثين قولاً فيما أحصاه ابن حبان[١]، وإلى أربعين قولاً فيما وصل إليه السيوطي[٢].

وأكثر هذه الأقوال متداخلة، وكثير منها يعارضه ما ثبت من وقائع اختلاف الصحابة في قراءة بعض القرآن، وتصويب النبي ρ لهم[٣]، مما ذكرنا طرفًا منه في الفصل السابق.

وقبل عرض مذاهب العلماء وأقوالهم في المراد بالأحرف السبعة ننبه إلى خطأ وقع فيه بعض القدماء، كما يشيع الآن بين عامة الناس وبعض الدارسين، وهو قولهم: **إن المراد بالأحرف السبعة القراءات السبع التي عليها الأئمة القراء المشهورون**[٤].

وهو خطأ فادح، نبه عليه بعض الأئمة من المتقدمين؛ فقال مكي بن أبي طالب (ت ٤٣٧هـ): "من ظن أن قراءة القراء -كنافع وعاصم- هي الأحرف السبعة التي في الحديث، فقد غلط غلطًا عظيمًا"[٥].

بل قد صرح بعض الأئمة بأن من ذلك لا يقوله أو يظنه سوى العامة والجهال:

فقال أبو شامة: "ظن قوم أن القراءات السبع الموجودة الآن عي التي أريدت في الحديث، وهو خلاف إجماع أهل العلم قاطبة، وإنما يظن ذلك بعض أهل الجهل"[٦].

وقال ابن الجزري (ت ٨٣٣هـ): "ونحن لا نحتاج إلى الرد على من قال: إن القراءات السبعة هي الأحرف السبعة؛ فإن هذا قول لم يقله أحد من العلماء لا كبير ولا صغير، وإنما هو شيء أتعب العلماء قديمًا وحديثًا أنفسهم في حكايته، والرد عليه، وتخطئه، وهو شيء يظنه جهلة من العوام لا غير؛ فإنهم يسمعون: (أنزل القرآن على سبعة أحرف)، و(سبع قراءات)، فيتخيلون ذلك"[٧].

---

(١) نقله عنه القرطبي في "تفسيره" /٧٢.

(٢) انظر: "الإتقان" ١٣١/١.

(٣) انظر ما نقله السيوطي في "الإتقان" ١٤١/١ عن الشرف المرسي.

(٤) وهم : ابن كثير المكي، ونافع المدني، وأبو عمرو البصري، وابن عامر الشامي، وعاصم وحمزة والكسائي الكوفيون.

(٥) نقله عنه ابن حجر في "الفتح" ٣٩/٩.

(٦) نقله عنه ابن حجر في "الفتح" ٣٩/٩.

(١) "منجد المقرئين": ١٨١-١٨٢ بتصرف يسير. وانظر نحو هذا الكلام في كتابه: "النشر" ٣٦/١.

وقد أجمع العلماء الذين يُعتَدُّ بهم في هذا الشأن أن حديث الأحرف السبعة لا يراد به القراءات السبع المشهورة[١].

أقوال العلماء في المراد بالأحرف السبعة:

وبعد هذا التنبيه نعرض للأقوال التي ذكرت في المراد بهذه الأحرف السبعة.

ولكثرة هذه الأقوال وتداخلها، ولمحاولة رسم صورة كلية منضبطة لها، فإننا نقسم هذه الأقوال إلى مجموعات، تمثل كل مجموعة منها إطارًا جامعًا لعدد من الأقوال التي قيلت في المقصود بالأحرف السبعة.

المجموعة الأولى: أن حديث الأحرف السبعة متأوَّل بما يخرجه عن ظاهره.

وتضم هذه المجموعة قولين للعلماء:

القول الأول: أن هذا الحديث من المشكل الذي لا يُدرى معناه؛ لأن كلمة (الحرف) تصدق - في اللغة- على: حرف الهجاء، والكلمة، والجهة، وغيرها[٢].

وكأن المقصود بذلك أن لفظ (الحرف) من المشترك اللفظي الذي لا يُدرى أي معانيه هو المراد[٣].

وهذا القول ينسب إلى ابن سَعْدان النحوي القارئ (ت ٢٣١هـ)[٤]، كما اختاره السيوطي في بعض كتبه[٥].

والرد على هذا القول: أن المشترك اللفظي لا وجود له في الحقيقة إلا في معاجم اللغة، أما في نصوص هذه اللغة واستعمالاتها، فلا وجود إلا لمعنى واحد من المعاني التي تدخل في إطار المشترك اللفظي، وتركيب العبارة وسياق الكلام يكون مشتملاً على قرينة أو أكثر تعين المراد من معاني هذه الكلمة[٦].

فهذا الرأي قد جانبه الصواب؛ لأن مجرد كون اللفظ مشتركًا لفظيًّا لا يلزم منه الإشكال ولا

---

(٢) انظر: "النشر" ١/٢٤.

(٣) انظر: "البرهان" ١/٢١٣، و"الإتقان" ١/١٣١.

(٤) "مناهل العرفان" ١/٢١٧-٢١٨، و"المدخل لدراسة القرآن الكريم": ١٧٤.

(٥) انظر: "البرهان" ١/٢١٣، و"الإتقان" ١/١٣١.

(١) في حاشيته على "سنن النسائي" المسماة: "زهر الربى" ١/١٥٠.

(٢) انظر: "فصول في فقه العربية": ٣٣٤-٣٣٥.

التوقف، وإنما يكون ذلك لو لم تقم قرينة تعين بعض المعاني، أو ترجح بعضها على بعض[١]، وهنا قامت القرينة التي تعين المعنى المراد،

كما سيأتي عند الحديث عن القول المختار[٢].

القول الثاني: أنه ليس المراد بالسبعة حقيقة العدد، بل المراد: التيسير والتسهيل والسعة، ولفظ (السبعة) يطلق على إرادة الكثرة في الآحاد، كما يطلق (السبعون) في العشرات، و(السبعمائة) في المئين، ولايراد العدد المعين[٣].

وقد ذهب إلى هذا القول الإمام القاضي عياض (ت ٥٤٤هـ) من القدماء[٤]، كما اختاره من المحدَثين: الشيخ جمال الدين القاسمي (ت ١٣٢٢هـ)[٥]، والأستاذ مصطفى صادق الرافعي (ت ١٣٥٦هـ)[٦]، وغيرهما من المعاصرين[٧]، وهو ما يفهم كذلك من كلام د. عبد الصبور شاهين، حيث يقول: "وخير برهان على أن دلالة العدد هنا غير مرادة لذاتها: أن الصحابة ... كانوا يتقبلون الأمر على أنه من باب التوسعة والتيسير، كما حدثهم دائمًا رسول الله ρ، وكانت دلالته تتسع يومًا بعد يوم، كلما جد جديد في محيط الدعوة، أو وفد وافد من الأصقاع البعيدة، يحمل معه تقاليد لهجية غريبة يقرأ بها القرآن، ويتسع لها دائمًا مدلول الأحرف السبعة"[٨].

---

(٣) "المدخل لدراسة القرآن الكريم": ١٧٤-١٧٥.

(٤)في الفصل التالي.

(٥) "الإتقان" ١٣١/١. وانظر: "البرهان" ٢١٢/١.

(٦) "الإتقان" ١٣١/١.

(٧) انظر تفسيره المسمى: "محاسن التأويل" ٢٨٧/١.

(٨) انظر: "إعجاز القرآن والبلاغة النبوية": ٦٨.

(٩) انظر: "في اللهجات العربية": ٣٩، و"دراسات حول القرآن": ٤٤، و"علم القراءات":٢٣-٢٤.

(١) "تاريخ القرآن": ٦٧.

والرد على هذا القول: أن الأحاديث الواردة في هذا الموضوع قد تضافرت على أن المراد بالعدد سبعة: حقيقته، وهو العدد الذي بين ستة وثمانية، وأن المراد انحصار الأحرف في هذا العدد.

ومن هذه الأحاديث التي قدمنا طرفًا منها[١]:

- ما في "الصحيحين" من حديث ابن عباس -رضي الله عنهما-، وفيه قوله ρ: "فلم أزل أستزيده ويزيدني، حتى انتهى إلى سبعة أحرف".

- وما في حديث ابن مسعود τ وأبي بكرة τ من محاورة بين الرسول ρ والملكين جبريل وميكائيل -عليهما السلام-.

وقد سبق التنبيه على هذا الأمر[٢].

المجموعة الثانية: أن المراد بالأحرف السبعة سبعة معانٍ أو سبعة أصناف.

وتضم هذه المجموعة أكثر من عشرين قولاً، ذكرها ابن حبان(ت ٣٥٤هـ) ، ونقلها السيوطي في "الإتقان"[٣].

ومن هذه الأقوال في المراد بالأحرف السبعة:

١- أنها: أمر، ونهي، وحلال، وحرام، ومحكم، ومتشابه، وأمثال[٤].

٢- أنها: وعد، ووعيد، وحلال، وحرام، ومواعظ، وأمثال، واحتجاج[٥].

٣- أنها: محكم، ومتشابه، وناسخ، ومنسوخ، وخصوص، وعموم، وقصص[٦].

٤- أنها: إظهار الربوبية، وإثبات الوحدانية، وتعظيم الألوهية، والتعبد لله، ومجانبة

---

(٢) في المبحث الثاني من الفصل الثاني السابق.

(٣) في (خامسًا) من المبحث الثالث من الفصل الثاني السابق.

(٤) انظر: "الإتقان" ١٣٨/١-١٤١.

(٥) "الإتقان" ١٣٨/١.

(١) "الإتقان" ١٣٩/١.

(٢) "الإتقان" ١٣٩/١.

الإشراك، والترغيب في الثواب، والترهيب من العقاب[١].

٥- أنها: المطلق، والمقيد، والعام، والخاص، والنَّص والمؤول، والناسخ والمنسوخ، والاستثناء وأقسامه.

ويعزى هذا إلى بعض الفقهاء[٢].

٦- أنها: الحذف والصلة، والتقديم والتأخير، والقلب والاستعارة، والتكرار، والكناية والحقيقة والمجاز، والمجمل والمفسر، والظاهر والغريب.

وحكي ذلك عن بعض أهل اللغة[٣].

٧- أنها سبعة أنواع من المبادلات والمعاملات، وهي: الزهد والقناعة مع اليقين، والحزم والخدمة مع الحياء، والكرم والفُتُوّة مع الفقر، والمجاهدة والمراقبة مع الخوف، والرجاء والتضرع والاستغفار مع الرضا، والشكر والصبر مع المحاسبة، والمحبة والشوق مع المشاهدة.

وحُكِي هذا عن الصوفية[٤].

إلى غير ذلك من أقوال.

الرد على هذه الأقوال:

قبل الجواب عن هذه الأقوال وغيرها، مما يشترك معها في الإطار نفسه والمجموعة ذاتها، ينبغي أن نلفت [illegible] الأقوال متداخل بعضه في بعض، وفيها أشياء غامضة، بالإضافة إلى [illegible] من أصحابها عما يشتمل عليه القرآن من علوم، أو وجوه مخاطبات، أو أقسام من الموضوعات، أو نحو ذلك، لا أن تكون تفسيرات من أصحابها للمراد من الأحرف السبعة الواردة في الحديث؛ ولذلك فإن أهل كل علم ذكروا أنواعاً سبعة [illegible] في علمهم؛ كما يتضح ذلك من نسبة بعض الأقوال السابقة إلى فقهاء، وبعضها [illegible]

(٣) "الإتقان" ١/١٣٩.
(٤) "البرهان" ١/٢٢٥.
(٥) "البرهان" ١/٢٢٥.
(٦) "البرهان" ١/٢٢٦.

وبعضها إلى متصوفة.

وإن اعتبرنا أن هذه الأقوال هي تفسير للأحرف السبعة الواردة في الحديث فإننا نجمل الرد عليها في النقاط التالية[١]:

١- أن الأحاديث الواردة في الأحرف السبعة صريحة في أن التيسير والتوسعة التي أتت من أجله هذه الأحرف إنما كان في الألفاظ والمباني، لا في الأحكام والمعاني، ويدل على ذلك أن الصحابة الذين اختلفوا في القراءة، ثم صوب النبي ρ قراءتهم، إنما كان اختلافهم في قراءة بعض الألفاظ؛ لا في تفسير المعاني، كما أوضحنا ذلك من قبل[٢].

٢- وبناء على النقطة السابقة فإن هذه الأنواع والأصناف المذكورة - على اختلافها- لا تصلح أن تكون تفسيرًا للأحرف السبعة؛ لأن الغرض من الأحرف كان التوسعة والتيسير على الأمة بالتعبير في القراءة بأي حرف منها، وما ذكر في هذه الأنواع لا يتأتى معه التوسعة والتيسير؛ لأن التوسعة والتيسير لم تقع في تحليل حرام، ولا في تحريم حلال، ولا في إبدال أمر بنهي، ولا نهي بأمر؛ فكل هذا مما أجمع العلماء قاطبة على أنه لا يجوز[٣].

قال ابن عطية (ت ٥٤٦هـ) : "هذا القول ضعيف؛ لأن هذه لا تسمى أحرفًا، فالإجماع على أن التوسعة لم تقع في تحريم حلال، ولا تحليل حرام، ولا في تغيير الأشياء المذكورة"[٤].

وقال النووي (ت ٦٧٦هـ) : "قال المازني: وأما من قالوا: المراد سبعة معانٍ مختلفة؛ كالأحكام والأمثال والقصص: فخطأ؛ لأنه ρ أشار إلى جواز القراءة بكل واحد من الحروف،

---

(١) انظر: "المرشد الوجيز": ١٠٨-١٠٩، و"البرهان" ١/٢١٦-٢١٧، و"الإتقان" ١/١٣٦-١٣٧، و"الكلمات الحسان": ١٠٨، و"مناهل العرفان" ١/٢٣٠-٢٣٢، و"المدخل لدراسة القرآن الكريم": ١٩٧-١٩٩، و"الأحرف السبعة": ١٤١-١٤٧، و"حديث الأحرف السبعة": ٥٢-٥٤، ١٦٥.

(٢) في (ثانيًا) من المبحث الثالث من الفصل السابق.

(١) "المدخل لدراسة القرآن الكريم": ١٩٨.

(٢) "المحرر الوجيز" ١/٤٣-٤٤.

وإبدال حرف بحرف، وقد تقرر إجماع المسلمين أنه يحرم إبدال آية أمثال بآية لأحكام"(١).

٣- ويكفي في الرد على هذا القول ما ثبت عن راوي حديث الأحرف عن عمر وابن عباس، وهو الإمام ابن شهاب الزهري (ت ١٢٤هـ) ، حيث قال: "بلغني أن تلك السبعة في الأمر الذي يكون واحدًا، لا يختلف في حلال ولا حرام"(٢)، ومعنى قوله: "بلغني": أي عن الصحابة ψ(٣).

٤- أما ما يمكن أن يتعلق به أصحاب القول من حديث ابن مسعود τ، عن النبي ρ قال: "كان الكتاب الأول نزل من باب واحد، وعلى حرف واحد، ونزل القرآن من سبعة أبواب، وعلى سبعة أحرف: زاجر، وآمر، وحلال، وحرام، ومحكم، ومتشابه، وأمثال؛ فأحلوا حلاله، وحرموا حرامه، وافعلوا ما أُمرتم به، وانتهوا عما نهيتم عنه، واعتبروا بأمثاله، واعملوا بمحكمه، وآمنوا بمتشابهه، وقولوا: آمنا به كل من عند ربنا"(٤)، فالرد عليه من جهة الإسناد والرواية، ومن جهة المتن والدراية:

فأما من جهة الإسناد والرواية: فإن بعض العلماء ضعف هذا الحديث؛ لأنه منقطع الإسناد؛ إذ هو من رواية أبي سلمة بن عبد الرحمن عن ابن مسعود، وأبو سلمة لم يلق ابن مسعود، وقد ذكر ابن عبد البر ذلك في "التمهيد"(٥)، وتابعه ابن حجر في "الفتح"(٦)، كما حكم الإمام الذهبي (ت ٧٤٨هـ) عليه بالانقطاع أيضًا(٧)؛ والمنقطع من أنواع الضعيف، كما هو معروف.

ومن جهة أخرى فإن الراوي عن أبي سلمة هو ابنه سلمة، ومع أن سلمة هذا قد ذكره ابن

---

(٣) "شرح مسلم" للنووي ٦/١٠٠.

(٤) سبق تخريجه في بداية المبحث الثاني من الفصل السابق.

(٥) "حديث الأحرف السبعة": ٥٣.

(٦) أخرجه الطبري في "تفسيره" ١/٦٢-٦٣، وأبو يعلى-كما في "المطالب العالية" = =(١/٣٤٧٩)-، والطحاوي في "شرح المشكل" (٣١٠٢)، وابن حبان (٧٤٥)، والحاكم في "المستدرك" ٢/٢٨٩، وابن عبد البر في "التمهيد" ٨/٢٧٥ من طرق عن حيوة بن شريح، عن عقيل بن خالد، عن سلمة بن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف، عن أبيه، عن ابن مسعود، به.

(١) انظر: "التمهيد" ٨/٢٧٥.

(٢) انظر: "الفتح" -ط: الريان- ٨/٦٤٦.

(٣) في "تلخيص المستدرك" ٢/٢٨٩.

حبان في "الثقات"[١]، فإن ابن عبد البر ذهب إلى أنه ليس مما يحتج به[٢]، ولعل ذلك لانفراده بالحديث، إذ لم يتابعه على روايته أحد، فلا يقبل من مثله الانفراد بمثل هذا.

وأما من جهة المتن والدراية: فإننا لو سلمنا بصحة الحديث فإن ما ذكر فيه لا يصلح أن يكون تفسيرًا للأحرف السبعة المذكورة في الأحاديث الأخرى، وذلك من وجوه:

أحدها: أن يكون قوله: (زاجر وآمر ... إلخ) استئناف كلام آخر، أي: هو - أي القرآن- كذلك، ولم يُرِدْ تفسير الأحرف السبعة، وإنما توهم ذلك من توهمه؛ لاتفاقهما في العدد.

ويؤيد ذلك أنه جاء في بعض رواياته: (زاجرًا آمرًا) -بالنصب-، أي: نزل على هذه الصفة من الأبواب السبعة على الأحرف السبعة، ويكون المراد بالسبعة غير ذلك[٣].

والثاني: أن يكون ما ذكر تفسيرًا للأبواب، لا للأحرف؛ أي: هذه سبعة أبواب من أبواب الكلام وأقسامه وأنواعه، أي: أنزله الله تعالى على هذه الأصناف، ولم يقتصر به على صنف واحد، بخلاف ما يحكى أن الإنجيل كان كله مواعظ وأمثالاً[٤].

والثالث: أنه من المحال أن يكون الحرف من هذه الحروف السبعة حلالاً لا ما سواه، أو يكون حرامًا لا ما سواه؛ لأنه لا يجوز أن يكون القرآن يقرأ على أنه حلال كله، أو حرام كله، أو أمثال كله[٥].

والرابع: أن تفسير الأحرف السبعة الوارد ذكرها في الأحاديث المتواترة بما ورد في هذا الحديث يلزم منه رد كل الأحاديث الصحيحة التي تقدم طرف منها، والتي تدل على اختلاف الصحابة في القراءة، وإقرار النبي ρ كل واحد على قراءته وحرفه؛ إذ من المستحيل أن يقر النبي ρ من قرأ الأمر نهيًا، أو النهي أمرًا، أو الأمثال أحكامًا، أو الأحكام أمثالاً، وهكذا؛ ورد كل هذه الروايات الصحيحة من أجل رواية مختلف في ثبوتها هو من الخطأ البيّن

---

(٤) انظر: "الثقات"٣٩٦/٦.

وقال أبو حاتم -كما في "الجرح والتعديل" لابنه ١٦٤/١/٢- "لا بأس به".

(٥) انظر: "التمهيد" ٢٧٥/٨.

(١) انظر: "المرشد الوجيز": ١٠٨-١٠٩.

(٢) انظر: "المرشد الوجيز": ١٠٩.

(٣) انظر: "المرشد الوجيز": ١٠٨.

الواضح[١].

المجموعة الثالثة: أن المراد بالأحرف السبعة: سبعة أوجه يقع بها التغاير والاختلاف في الكلام، وفي الكلمات القرآنية.

وتضم هذه المجموعة أقوالاً عدة، تتفق كلها في أن هذه الأوجه التي يقع بها التغاير والاختلاف في القرآن: سبعة، لكنها تفترق فيما بينها في تحديد هذه السبعة وتعيينها.

وممن قال بالأوجه السبعة -على اختلاف في تحديدها-: ابن قتيبة، والقاضي الباقلاني، ومكي بن أبي طالب، وأبو الفضل الرازي، وابن الجزري، من القدماء، والشيخ محمد بخيت المطيعي، والشيخ الزرقاني، ود. صبحي الصالح، وغيرهم من المحدثين.

ونثبت فيما يلي بعضًا من هذه الأوجه، منسوبة لأصحابها:

أولاً: أوجه التغاير السبعة التي ذكرها ابن قتيبة (ت ٢٧٦هـ):

قال ابن قتيبة: "وقد تدبرت وجوه الخلاف في القراءات، فوجدتها سبعة أوجه:

أولها: الاختلاف في إعراب الكلمة أو في حركة بنائها، بما لا يزيلها عن صورتها في الكتاب، ولا يغير معناها:

نحو قوله تعالى: ﴿هَـؤُلاء بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ﴾ [هود: ٧٨]، و(أَطْهَرَ لَكُمْ)[٢]،

و﴿وَهَلْ نُجَازِي إِلا الْكَفُورَ﴾ [سبأ: ١٧]؛ و﴿وَهَلْ يُجَازَى إِلا الْكَفُورُ﴾ [٣]،

---

(٤) انظر: "المدخل لدراسة القرآن الكريم": ١٩٨-١٩٩.

(١) القراءة المتواترة العشرية في: ﴿ أَطْهَرُ﴾ هي بضم الراء.

أما قراءتها بفتح الراء فهي قراءة شاذة، نسبت إلى الحسن البصري، وزيد بن علي، وعيسى بن عمر، وسعيد بن جبير، وغيرهم.

انظر: "القراءات الشاذة": ٦٠، و"المحتسب" ٣٢٥/١، و"تفسير الطبري" ٥٠٥/١٢، و"تفسير القرطبي" ١٧٨/١١، و"البحر المحيط" ٢٤٧/٥.

وانظر مصادر أخرى في: "معجم القراءات القرآنية" ٤٠٢/٢.

(٢) القراءتان متواترتان:

فقرأها: ﴿وَهَلْ نُجَازِي إِلا الْكَفُورَ﴾: حفص عن عاصم، وحمزة، والكسائي، وخلف، ويعقوب.

وقرأها: ﴿وَهَلْ يُجَازَى إِلا الْكَفُورُ﴾: بقية العشرة.

و﴿وَيَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبُخْلِ﴾ [النساء: ٣٧، والحديد: ٢٤]، و﴿بِالْبَخَلِ﴾ (١)،
و﴿فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ﴾ [البقرة: ٢٨٠]، و﴿مَيْسُرَةٍ﴾ (٢).

والوجه الثاني: أن يكون الاختلاف في إعراب الكلمة وحركات بنائها، بما يغير معناها، ولا يزيلها عن صورتها في الكتاب:

نحو قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا بَاعِدْ بَيْنَ أَسْفَارِنَا﴾ [سبأ: ١٩]، و﴿رَبُّنَا بَاعَدَ بَيْنَ أَسْفَارِنَا﴾ (٣)،
و﴿إِذْ تَلَقَّوْنَهُ بِأَلْسِنَتِكُمْ﴾ [النور: ١٥]، و(تَلِقُونَهُ)(٤)،
و﴿وَادَّكَرَ بَعْدَ أُمَّةٍ﴾ [يوسف: ٤٥]،و(بَعْدَ أَمَهٍ)(١).

انظر: "السبعة": ٥٢٩، و"النشر" ٢/٣٥٠، و"إيضاح الرموز": ٦٠٣.

(١) قراءتان متواترتان في سورتي "النساء" و"الحديد":
فقرأها: ﴿بِالْبُخْلِ﴾-بضم الباء وتسكين الخاء-: القراء العشرة، سوى حمزة والكسائي وخلف، فقرؤوها: ﴿بِالْبَخَلِ﴾-بفتح الباء والخاء-.
انظر: "السبعة": ٢٢٣، و"النشر" ٢/٢٤٩، و"مفتاح الكنوز":٣٤٥.

(٢) قراءتان متواترتان:
فقرأها: ﴿مَيْسَرَةٍ﴾ -بفتح السين-: القراء العشرة، سوى نافع، فقرأها: ﴿مَيْسُرَةٍ﴾-بضم السين-.
انظر: "السبعة": ١٩٢، و"النشر" ٢/٢٣٦، و"البدور الزاهرة": ١١٢.

(٣) قراءتان متواترتان:
فقرأها: ﴿رَبَّنَا بَاعِدْ﴾: نافع، وابن ذكوان عن ابن عامر، وعاصم، وحمزة، والكسائي، وخلف، وأبو جعفر.
وقرأها: ﴿رَبُّنَا بَاعَدَ﴾: يعقوب.
وفيها قراءة ثالثة متواترة، وهي: ﴿رَبُّنَا بَعَّدَ﴾، وقرأ بها: ابن كثير، وأبو عمرو، وهشام عن ابن عامر.
انظر: "السبعة": ٥٢٩، و"غاية الاختصار" ٢/٦٢٣-٦٢٤، و"النشر" ٢/٣٥٠، و"إيضاح الرموز": ٦٠٣-٦٠٤، و"البدور الزاهرة": ٣٦٤.

(٤) القراءة المتواترة العشرية هي: ﴿تَلَقَّوْنَهُ﴾.
أما قراءة: (تَلِقُونَهُ) فهي قراءة شاذة، نسبت إلى عائشة وابن عباس وغيرهما.
انظر: "القراءات الشاذة": ١٠٠، و"المحتسب" ٢/١٠٤، و"تفسير الطبري" ١٧/٢١٥-٢١٦،- -و"تفسير القرطبي" ١٥/١٧٤، و"البحر المحيط" ٦/٤٣٨.
وقراءة عائشة أخرجها البخاري في "صحيحه" (٤١٤٤) ضمن حديث.

والوجه الثالث: أن يكون الاختلاف في حروف الكلمة دون إعرابها، بما يغير معناها، ولا يزيل صورتها:

نحو قوله: ﴿وَانظُرْ إِلَى الْعِظَامِ كَيْفَ نُنشِزُهَا﴾ [البقرة: ٢٥٩]، و﴿ نُنشِرُهَا﴾ (٢)،

ونحو قوله: ﴿حَتَّى إِذَا فُزِّعَ عَن قُلُوبِهِمْ﴾ [سبأ: ٢٣]، و(فُرِّغَ)(٣).

والوجه الرابع: أن يكون الاختلاف في الكلمة بما يغير صورتها في الكتاب، ولا يغير معناها:

نحو قوله: ﴿إِن كَانَتْ إِلاَّ صَيْحَةً وَاحِدَةً﴾ [يس: ٢٩]، و(زَقْيَةً وَاحدة)(٤)،

وقوله: ﴿كَالْعِهْنِ الْمَنفُوشِ﴾ [القارعة: ٥]، و(كَالصُّوفِ المنفوش)(٥).

والوجه الخامس: أن يكون الاختلاف في الكلمة بما يزيل صورتها ومعناها:

نحو قوله: (وَطَلْعٍ مَّنضُودٍ)(٦) في موضع: ﴿وَطَلْحٍ مَّنضُودٍ﴾ [الواقعة: ٢٩].

---

(١) القراءة المتواترة العشرية: ﴿بَعْدَ أُمَّةٍ﴾.

أما قراءة: (بَعْدَ أَمَدٍ)فهي قراءة شاذة، نسبت إلى ابن عباس، والحسن البصري، وقتادة، وزيد بن علي، وغيرهم.

انظر: "القراءات الشاذة": ٦٤، و"المحتسب" ١/٣٤٤، و"الكشاف" ٢/٣٢٤، و"تفسير القرطبي" ١١/٣٦٤-٣٦٥، و"البحر المحيط" ٥/٣١٤.

(٢) قراءتان متواترتان:

فقرأها: ﴿نُنشِزُهَا﴾: ابن عامر، وعاصم، وحمزة، والكسائي، وخلف.

وقرأها: ﴿نُنشِرُهَا﴾: بقية العشرة.

انظر: "السبعة": ١٨٩، و"النشر" ٢/٢٣١، و"إيضاح الرموز": ٣٠٦.

(٣) القراءة المتواترة العشرية: ﴿فُزِّعَ ﴾.

أما قراءة: (فُرِّغَ) فقراءة شاذة، تنسب إلى الحسن البصري، وغيره.

انظر: "المحتسب": ٢/١٩١-١٩٢، و"تفسير القرطبي" ١٧/٣١٢، و"البحر المحيط" ٧/٢٧٨.

(٤) قراءة شاذة، تنسب إلى عبد الرحمن بن الأسود، وقيل أيضًا إلى ابن مسعود.

انظر: "القراءات الشاذة": ١٢٥، و"المحتسب" ٢/٢٠٦، و"تفسير القرطبي" ١٧/٤٣٤-٤٣٥.

(٥) قراءة شاذة، تنسب إلى ابن مسعود.

=انظر: "معاني القرآن" ٣/٢٨٦، و"الكشاف" ٤/٢٧٩.

(١) قراءة شاذة، تنسب إلى علي بن أبي طالب.

والوجه السادس: أن يكون الاختلاف بالتقديم والتأخير:

نحو قوله: ﴿وَجَاءَتْ سَكْرَةُ الْمَوْتِ بِالْحَقِّ﴾ [ق: ١٩]، و(وجاءت سكرة الحق بالموت)(١).

والوجه السابع: أن يكون الاختلاف بالزيادة والنقصان:

نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ﴾ [يس: ٣٥]، و﴿وَمَا عَمِلَتْ أَيْدِيهِمْ﴾ (٢).

ونحو قوله: ﴿فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ﴾ [الحديد: ٢٤]، و﴿فَإِنَّ اللَّهَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ﴾ (٣)،(٤).

ويعد ابن قتيبة أول من نعرفه من الذين ذهبوا إلى أن المراد بالأحرف السبعة: وجوه سبعة من التغاير والاختلاف، وعرض ذلك عرضًا ناضجًا قائمًا على استقراء القراءات، وإن كان قد سبقته محاولة لشيخه أبي حاتم السجستاني (ت ٢٥٥هـ)(٥)، لكنها كانت محاولة غير متكاملة؛ إذ قامت على استقراء لغات العرب، لا القراءات القرآنية(٦).

وقد ظلت محاولة ابن قتيبة في بيان معنى الأحرف السبعة، من خلال هذا التصنيف الذي ذكره،

انظر: "القراءات الشاذة": ١٥٠، و"تفسير الطبري" ٢٢/٣٠٩-٣١٠، و"تفسير البغوي" ٤/٣٠٥، و"تفسير القرطبي" ٢٠/١٩٥.

(٢) قراءة شاذة، تنسب إلى أبي بكر، وابن مسعود، وسعيد بن جبير، وغيرهم.

انظر: "القراءات الشاذة": ١٤٤، و"المحتسب" ٢/٢٨٣، و"إعراب القرآن" ٤/٢٢٥، و"تفسير الطبري" ٢١/٤٢٧-٤٢٨، و"الكشاف" ٤/٧، و"تفسير القرطبي" ١٩/٤٤١.

(٣) قراءتان متواترتان:

فقرأ: ﴿وَمَا عَمِلَتْهُ﴾: القراء العشرة، سوى عاصم في رواية شعبة عنه، وحمزة، والكسائي، وخلف؛ فقرؤوا: ﴿وَمَا عَمِلَتْ﴾.

انظر: "السبعة": ٥٤٠، و"غاية الاختصار" ٢/٦٢٨، و"النشر" ٢/٣٥٣، و"إيضاح الرموز": ٦١٢.

(٤) قراءتان متواترتان:

فقرأها بإثبات لفظ: ﴿هُوَ﴾: القراء العشرة، سوى نافع، وابن عامر، وأبي جعفر، فقرؤوها بحذفه.

انظر: "السبعة": ٦٢٧، و"النشر" ٢/٣٨٤، و"البدور الزاهرة": ٤٣٦.

(٥) "تأويل مشكل القرآن": ٢٨-٢٩ بتصرف يسير.

(١) انظر ما نقله د. حسن عتر في "الأحرف السبعة": ١٤٨-١٥٣ من مقدمة "كتاب المباني".

(٢) انظر: "الأحرف السبعة": ١٦٣.

ذات أثر تتفاوت درجته، في التالين له، حتى العصر الحديث[١]، وسنلمس ذلك واضحًا فيما نعرضه من الأوجه التي ذكرها غيره ممن جاء بعده.

ثانيًا: الأوجه السبعة التي ذكرها أبو بكر الباقلاني (ت ٤٠٣هـ):

وهي نفس الأوجه التي ذكرها ابن قتيبة، ولم يزد عليها سوى بعض الأمثلة القليلة، في بعض هذه الأوجه[٢]؛ مما يسمح لنا أن نقول إن أوجه التغاير المرادة بالأحرف السبعة عند ابن قتيبة والباقلاني واحدة، مع الأخذ في الاعتبار أن الباقلاني لم يقطع بكون هذه الأوجه هي المرادة بخبر الأحرف السبعة[٣].

ثالثًا: الأوجه السبعة التي ذكرها أبو الفضل الرازي (ت ٤٥٤هـ):

وقد نقلها عنه السيوطي في "الإتقان"[٤]، حيث قال:

"قال أبو الفضل الرازي في (اللوائح):

الكلام لا يخرج عن سبعة أحرف في الاختلاف:

الأول: اختلاف الأسماء ؛ من: إفراد وتثنية وجمع، وتذكير وتأنيث.

الثاني: اختلاف تصريف الأفعال؛ من: ماضٍ، ومضارع، وأمر.

الثالث: وجوه الإعراب.

الرابع: النقص والزيادة.

الخامس: التقديم والتأخير.

السادس: الإبدال.

السابع: اختلاف اللغات؛ كالفتح والإمالة، والترقيق والتفخيم، والإظهار والإدغام، ونحو ذلك".

---

(٣) انظر: "رسم المصحف": ١١٥.

(٤) انظر: "الانتصار" ١/٣٥٩-٣٦٤.

(٥) انظر ما يدل على ذلك من كلام الإمام الباقلاني في "الانتصار" ١/٣٥٩.

(٦) انظر: "الإتقان" ١/١٣٣.

وانظر نص كلام أبي الفضل الرازي مما نقله د. حسن عتر من مخطوطة كتابه، في: "الأحرف السبعة": ١٥٩-١٦٠.

ثم أشار أبو الفضل الرازي إلى أن ما ذكره جمع شواذ القراءات ومشاهيرها ومناسيخها، على موافقة الرسم ومخالفته(١).

وكما هو واضح فإنه لم يمثل للأوجه التي ذكرها، وقد جاء الشيخ محمد عبد العظيم الزرقاني (ت ١٣٦٧هـ)، فنقل كلامه، ومثّل له، وخلاصة ما ذكره من أمثلة ما يلي(٢):

١- اختلاف الأسماء: كقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ لأَمَانَاتِهِمْ وَعَهْدِهِمْ رَاعُونَ﴾ [المؤمنون: ٨، والمعارج: ٣٢]، و﴿لأَمَانَتِهِمْ﴾، أي: بالجمع والإفراد(٣).

٢- اختلاف تصريف الأفعال: كقوله تعالى: ﴿فَقَالُوا رَبَّنَا بَاعِدْ بَيْنَ أَسْفَارِنَا﴾ [سبأ: ١٩]، وقرئ: (رَبُّنَا بَعَّدَ)(٤).

فـ (بَاعِد): فعل أمر، و(بَعَّدَ): فعل ماض.

٣- اختلاف وجوه الإعراب: كقوله تعالى: ﴿وَلاَ يُضَآرَّ كَاتِبٌ وَلاَ شَهِيدٌ﴾ [البقرة: ٢٨٢]، وقرئ: (وَلاَ يُضَآرُّ)(٥).

---

(١) انظر ما نقله د. حسن عتر في "الأحرف السبعة": ١٥٨، من مخطوطة كتاب أبي الفضل الرازي.

(٢) انظر: "مناهل العرفان" ١/١٩٩-٢٠٢.

(٣) قراءتان متواترتان في الموضعين، أي: في سورتي "المؤمنون" و"المعارج":
فقرأ بالإفراد: ابن كثير، وقرأ باقي العشرة بالجمع.
انظر: "السبعة": ٤٤٤ و٦٥١، و"النشر" ٢/٣٢٨، و"إيضاح الرموز": ٥٤٥.

(٤) قراءة شاذة، تنسب إلى يحيى بن يعمر وغيره. =
=انظر: "المحتسب" ٢/١٨٩، و"الكشاف" ٣/٢٨٦، و"البحر المحيط" ٧/٢٧٢.
وفي الآية ثلاث قراءات متواترات، هي:
﴿رَبَّنَا بَعِّدْ﴾: لابن كثير، وأبي عمرو، وهشام عن ابن عامر.
و﴿رَبُّنَا بَاعَدَ﴾: ليعقوب.
و﴿رَبَّنَا بَاعِدْ﴾: لبقية العشرة.
وقد سبق بيان ذلك.

(١) القراءة المتواترة العشرية هي: ﴿وَلاَ يُضَآرَّ﴾ -بفتح الراء مع تشديدها-.
أما: (وَلاَ يُضَآرُّ) -بضم الراء مع التشديد- فقراءة شاذة؛ قرأ بها ابن محيصن.
انظر: "إيضاح الرموز": ٣١٣.

فـ (لا) في: (لا يُضَآرَّ): ناهية، والفعل بعدها مجزوم، وفي (لا يُضَآرُّ): نافية، والفعل بعدها مرفوع.

وكقوله سبحانه : ﴿ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ﴾ [البروج: ١٥]، برفع (المجيد) وجره[١].

فالرفع على أن (المجيد) صفة لـ (ذو)، والجر على أنها صفة لـ (العرش).

ولا فرق في هذا الوجه بين أن يكون اختلاف وجوه الإعراب في الفعل؛ كالمثال الأول، أو في الاسم؛ كالمثال الثاني.

٤- الاختلاف بالزيادة والنقص: كقوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقَ الذَّكَرَ وَالأُنثَى﴾ [الليل: ٣]، وقرئ: (والذَّكَرِ وَالأُنثَى)[٢].

٥- الاختلاف بالتقديم والتأخير: كقوله تعالى: ﴿وَجَاءتْ سَكْرَةُ الْمَوْتِ بِالْحَقِّ﴾ [ق: ١٩]، وقرئ: (وَجَاءتْ سَكْرَةُ الْحَقِّ بِالْمَوْتِ).

٦- الاختلاف بالإبدال: كقوله تعالى: ﴿وَانظُرْ إِلَى الْعِظَامِ كَيْفَ نُنشِزُهَا﴾ [البقرة: ٢٥٩]، و﴿نُنشِرُهَا﴾.

وكقوله تعالى: ﴿وَطَلْحٍ مَّنضُودٍ﴾ [الواقعة: ٢٩]، وقرئ: (وَطَلْعٍ).

ولا فرق في هذا الوجه أيضًا بين أن يكون الاختلاف بالإبدال في الفعل؛ كالمثال الأول، أو في الاسم؛ كالمثال الثاني.

٧- اختلاف اللغات -أي: اللهجات-: كقوله تعالى: ﴿وَهَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ مُوسَى﴾ [طه: ٩]؛ تُقرأ: ﴿أَتَاكَ﴾و﴿مُوسَى﴾بالفتح والإمالة.

وكقوله سبحانه: ﴿بَلَى قَادِرِينَ﴾؛ تُقرأ ﴿بَلَى﴾ بالفتح والإمالة[٣].

---

(٢) قراءتان متواترتان:

فقرأها: ﴿الْمَجِيدُ﴾ -بالرفع-: القراء العشرة، سوى حمزة والكسائي وخلف، فقرؤوها: ﴿الْمَجِيدِ﴾-بالجر-.

انظر: "السبعة": ٦٧٨، و"النشر" ٣٩٩/٢، و"البدور الزاهرة": ٤٧٥.

(٣) قراءة شاذة، تنسب إلى ابن مسعود، وأبي الدرداء، وغيرهما.

انظر: "المحتسب" ٣٦٤/٢، و"تفسير الطبري" ٤٥٦/٢٤ وما بعدها، و"تفسير= =القرطبي" ٣٢١/٢٢، و"البحر المحيط" ٤٨٣/٨.

وقراءتهما أخرجها: البخاري (٣٧٤٢) و(٣٧٤٣) و(٣٧٦١) و(٤٩٤٣)، ومسلم (٨٢٤).

(١) قراءتان متواترتان:

فلا فرق في هذا الوجه بين الاسم والفعل والحرف.

وقد انتقد أبو الفضل الرازي صنيع ابن قتيبة في الأوجه السبعة التي ذكرها، متهمًا إياه بالتنطع فيها والتمحل لها، وأن ما ذكره أشبه بالتضييق منه بالتوسيع المراد برخصة الأحرف، وغير ذلك من أوجه نقد(١).

وعلى الرغم من ذلك فإن المتأمل في كلامهما، والأوجه التي ذكرها كل منهما، بوسعه أن يرى أن ما ذكره الرازي هو إعادة صياغة للأوجه التي ذكرها ابن قتيبة، مع إضافة الوجه السابع(٢)، وهو ما يتعلق باختلاف اللهجات؛ ليجعل أوجهه "أعم شمولاً، وأدق تصنيفًا"(٣)، لكنه يبقى معتمدًا -في جزء كبير مما ذكره- على ما عند ابن قتيبة؛ ولذلك قال ابن حجر عن صنيع الرازي: "قد أخذ كلام ابن قتيبة، ونقّحه"(٤).

وقد تبنى مذهب الرازي وما ذكره من أوجه عددٌ من العلماء المحدثين والمعاصرين، وعدوه القول الراجح؛ منهم: الشيخ الزرقاني، الذي اختاره، ونافح عنه، وأيّده بكلام طويل(٥)، ومنهم: د. موسى شاهين لاشين، الذي اعتبر رأي الرازي هو "أصح الآراء، وأقواها، وأحراها بالقبول"(٦)، وغيرهما(٧).

رابعًا: الأوجه السبعة التي ذكرها ابن الجزري:

قال ابن الجزري: "لا زلت أستشكل هذا الحديث(٨)، وأفكر فيه، وأمعن النظر، من نيف وثلاثين

فقرأ بالإمالة: حمزة والكسائي وخلف، وقرأ بالفتح: بقية العشرة.

انظر: "البدور الزاهرة": ٤٧٠-٤٧١ في آية سورة "النازعات"، و٤٦٥-٤٦٦ في آية سورة "القيامة".

(٢) انظر ما نقله د. حسن عتر في "الأحرف السبعة": ١٥٨ من مخطوطة كتاب أبي الفضل الرازي.

(٣) وقد سبقه إلى ذكر هذا الوجه: أبو حاتم السجستاني شيخ ابن قتيبة. =

= انظر: "الأحرف السبعة": ١٥٢-١٥٣.

(١) "الأحرف السبعة": ١٦٤.

(٢) "فتح الباري" ٣٧/٩.

(٣) انظر: "مناهل العرفان" ٢٠٢/١-٢٠٣ و٢٠٦-٢٠٩.

(٤) "اللآلئ الحسان": ١١١.

(٥) انظر: "علوم القرآن وإعجازه": ١٨٠ وما بعدها، و"هدى الفرقان" ٢٢٨/٢-٢٢٩.

(٦) يعني: حديث الأحرف السبعة.

سنة، حتى فتح الله عليّ بما يمكن أن يكون صوابًا إن شاء الله؛ ذلك أني تتبعت القراءات: صحيحها وشاذها وضعيفها ومنكرها، فإذا هو يرجع اختلافها إلى سبعة أوجه من الاختلاف لا يخرج عنها"(١).

ثم ذكر هذه الأوجه، وخلاصتها ما يلي:

١- الاختلاف في الحركات بلا تغير في المعنى والصورة:

نحو: (البخل) بأربعة أوجه(٢)، ..... و(يحسب) بوجهين(٣).

٢- الاختلاف في الحركات بتغير المعنى فقط:

نحو: ﴿فَتَلَقَّى آدَمُ مِن رَّبِّهِ كَلِمَاتٍ﴾ [البقرة: ٣٧]، برفع (آدم) ونصب (كلمات)، وبالعكس(٤).

٣- الاختلاف في الحروف بتغيير المعنى لا الصورة:

نحو قوله: ﴿هُنَالِكَ تَبْلُو كُلُّ نَفْسٍ مَّا أَسْلَفَتْ﴾ [يونس: ٣٠]، و﴿تَتْلُو﴾ (١)،

---

(٧) "النشر" ٢٦/١.

(٨) وردت كلمة البخل في قوله تعالى: ﴿وَيَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبُخْلِ﴾في موضعين: في سورة "النساء": ٣٧، وفي سورة "الحديد": ٢٤، وفيها -في كلا الموضعين- أربع قراءات، هي:

- قراءتان متواترتان؛ هما: (البَخَل) و(البُخْل)؛ إذ قرأ بالأولى: حمزة والكسائي = =وخلف، وبالثانية: بقية العشرة، وقد سبق ذلك.

- وقراءتان شاذتان؛ هما: (البَخْل) و(البُخُل).

انظر: "الكشاف" ٢٦٨/١، و"تفسير القرطبي" ٢٦٧/٢٠، و"البحر المحيط" ٢٤٦/٣.

(١) كل ما ورد في القرآن من لفظ: (يحسب) بتقاليبها المختلفة فيه قراءتان متواترتان:

فقرأ بفتح السين: أبو جعفر، وابن عامر، وعاصم، وحمزة.

وقرأ بكسر السين: بقية العشرة.

انظر: "النشر" ٢٣٦/٢.

(٢) قراءتان متواترتان:

فقرأها: ﴿فَتَلَقَّى آدَمُ مِن رَّبِّهِ كَلِمَاتٍ﴾-برفع (آدم) ونصب (كلمات)-: القراء العشرة سوى ابن كثير، فقرأها: ﴿فَتَلَقَّى آدَمَ مِن رَّبِّهِ كَلِمَاتٌ﴾-بنصب (آدم) ورفع (كلمات)-.

انظر: "السبعة": ١٥٣، و"النشر" ٢١١/٢، و"إيضاح الرموز": ٢٦٨.

وقوله: ﴿فَالْيَوْمَ نُنَجِّيكَ بِبَدَنِكَ﴾ [يونس: ٩٢]، و(ننحِّيك)[٢].

٤- الاختلاف في الحروف بتغير الصورة لا المعنى:

نحو: ﴿بَصْطَةً﴾ و﴿بَسْطَةً﴾ [٣]، ونحو: ﴿الصِّرَاطَ﴾ و﴿السِّرَاطَ﴾ [٤].

٥- الاختلاف في الحروف بتغير الصورة والمعنى:

نحو قوله: ﴿فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ﴾ [الجمعة: ٩]، وقرئ: (فَامْضُوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ)[٥].

٦- الاختلاف في التقديم والتأخير:

نحو: ﴿فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ﴾ [التوبة: ١١١]، وقراءة: ﴿فَيُقْتَلُونَ وَيَقْتُلُونَ﴾ [٦]،

---

(٣) قراءتان متواترتان:

فقرأها: ﴿تَبْلُو﴾ -بالباء-: العشرة،سوى حمزة والكسائي وخلف، فقرؤوها: ﴿تَتْلُو﴾ -بالتاء-.

انظر: "السبعة": ٣٢٥، و"النشر" ٢٨٣/٢، و"إيضاح الرموز": ٤٣٦.

(٤) قراءة شاذة، تنسب إلى اليزيدي وابن السميفع وغيرهما.

انظر: "المحتسب" ٣١٦/١، و"الكشاف" ٢٥٢/٢، و"تفسير القرطبي" ٤٨/١١، و"البحر المحيط" ١٨٩/٥.

(١) وردت كلمة: ﴿بَسْطَةً﴾ في القرآن في موضعين: في سورة "البقرة": ٢٤٧، وفي سورة "الأعراف": ٦٩، ولا خلاف في آية "البقرة" بين العشرة من طريق "التيسير" و"التحبير" أنها بالسين، أما في "الأعراف" فقرئت بالسين والصاد.

انظر: "النشر" ٢٢٨/٢-٢٣٠، و"إيضاح الرموز": ٣٠٣-٣٠٤، و"البدور الزاهرة": ١٠٧ و١٨٨.

(٢) وردت كلمة (الصراط) في مواضع عدة في القرآن: منكرة، ومعرفة بـ (أل)، وبالإضافة وحيثما وردت فقد قرئت -في المتواتر- بالسين والصاد:

فقرأها بالسين: قنبل عن ابن كثير، ورويس عن يعقوب، وقرأها بالصاد [illegible]

انظر: "البدور الزاهرة": ٦٣.

(٣) قراءة شاذة، تنسب إلى عمر وابن مسعود وابن الزبير وغيرهم.

انظر: "القراءات الشاذة": ١٥٦، و"المحتسب" ٣٢١/٢-٣٢٢، و"تفسير القرطبي" ٤٦٦/٢٠-٤٦٧، و"البحر المحيط" ٢٦٨/٨.

(٤) قراءتان متواترتان:

فقرأها: ﴿فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ﴾ -بتقديم المبني للمعلوم أولاً-: العشرة، سوى حمزة والكسائي وخلف، فقرؤوها: ﴿فَيُقْتَلُونَ وَيَقْتُلُونَ﴾ -بتقديم المبني للمجهول أولاً-.

انظر: "السبعة": ٣١٩، و"النشر" ٢٤٦/٢، و"إيضاح الرموز": ٤٢٩.

ونحو: ﴿وَجَاءَت سَكْرَةُ الْمَوْتِ بِالْحَقِّ﴾ [ق: ١٩]، وقرئت: (وجاءت سكرة الحق بالموت).

٧- الاختلاف في الزيادة والنقصان:

نحو: ﴿وَوَصَّى بِهَا إِبْرَاهِيمُ بَنِيهِ﴾ [البقرة: ١٣٢]، وقراءة: ﴿وَأَوْصَى بِهَا﴾ (١).

والناظر فيما ذكره ابن الجزري يجد أنه تطوير للأوجه السبعة التي ذكرها من قبله، مع إعادة صياغة، بالإضافة إلى حذف الوجه المتعلق باختلاف اللهجات، الذي لم يكن ابن الجزري غافلاً عنه، لكنه لم يعتبره من الأحرف السبعة، حيث يقول: "وأما نحو اختلاف الإظهار والإدغام، والروم، والإشمام، والتخفيف والتسهيل، والنقل والإبدال، فهذا ليس من الاختلاف الذي يتنوع في اللفظ والمعنى؛ لأن هذه الصفات المتنوعة في أدائه لا تخرجه عن أن يكون لفظًا واحدًا"(٢).

اختيار بعض المحدثين لأوجه ابن قتيبة وابن الجزري:

اختار الشيخ محمد بخيت المطيعي (ت ١٣٥٤هـ) التصنيف الذي ذكره كل من ابن قتيبة وابن الجزري، وذهب إلى أن الأحرف التي ترجع إلى اختلاف النطق بالألفاظ وتنحصر في سبعة هي ما بينه كلاهما لا غير، وأن ما قالاه هو الصواب الذي يتعين المصير إليه في المراد بالأحرف السبعة(٣).

هذا على الرغم مما يبدو من فروق بين الأوجه التي ذكرها ابن قتيبة والأوجه التي ذكرها ابن الجزري.

محاولة أخيرة لبعض المحدثين:

استفاد د. صبحي الصالح (ت ١٤٠٧هـ) من الأوجه التي ذكرها هؤلاء الأئمة المتقدمون، لكنه لم يختر تصنيفًا معينًا منها؛ لأسباب ارتآها(٤)؛ ومن ثم ذهب إلى تصنيف سباعي آخر، خلاصته ما

---

(٥) قراءتان متواترتان:

فقرأها: ﴿وَوَصَّى بِهَا﴾: العشرة، سوى نافع وابن عامر وأبي جعفر، فقرؤوها: ﴿وَأَوْصَى= = بِهَا﴾.

انظر: "السبعة": ١٧١، و"النشر" ٢/٢٢٢، و"إيضاح الرموز": ٢٨٨.

(١) "النشر" ١/٢٨.

(٢) انظر: "الكلمات الحسان": ١٠٨-١٠٩.

(٣) انظر: "مباحث في علوم القرآن" له: ١١٥.

يلي[١]:

١- الاختلاف في وجوه الإعراب؛ سواء تغير المعنى أم لم يتغير.

٢- الاختلاف في الحروف؛ إما بتغير المعنى دون الصورة، أو بتغير الصورة دون المعنى.

٣- اختلاف الأسماء في إفرادها وتثنيتها وجمعها، وتذكيرها وتأنيثها.

٤- الاختلاف بإبدال كلمة بكلمة؛ لترادفهما، أو لقرب مخرجيهما.

٥- الاختلاف بالتقديم والتأخير.

٦- الاختلاف بالزيادة والنقصان.

٧- اختلاف اللهجات؛ في الفتح والإمالة، والترقيق والتفخيم، والهمز والتسهيل، وكسر حروف المضارعة، وقلب بعض الحروف، وإشباع ميم الذكور، وإشمام بعض الحركات[٢].

مجمل أدلة الأقوال السابقة:

يُستدل للأقوال السابقة -على ما بينها من اختلافات طفيفة- بما يلي[٣]:

١- اعتمادها -في نظر أصحابها - على الاستقراء التام لاختلاف القراءات، وما ترجع إليه من الوجوه السبعة، على الرغم من الاختلاف في بعض النتائج، وأبرزها أن بعضهم اعتبر الاختلاف في اللهجات أحد الأوجه السبعة، على حين لم يعتبرها آخرون كذلك.

وهذا أقوى الأدلة لهذه الأقوال، بل هو الوحيد الذي ذكره أو أشار إليه الأئمة المتقدمون الذين اختاروا هذه التصنيفات السباعية[٤].

---

(٤) انظر: "مباحث في علوم القرآن" له: ١٠٩-١١٣.

وقد اقتصرنا على ذكر الوجوه التي ذكرها دون الأمثلة؛ لأن الأمثلة في غالبها متكررة فيما سبق.

(١) يلاحظ على ما ذكره د. صبحي الصالح أنه في بعض الأمثلة على بعض الأوجه التي ذكرها ينكر التمثيل بالقراءات الآحادية أو الشاذة؛ كقراءة ابن مسعود: (فاقطعوا أيمانهما)، وقراءة أبي بكر:(وجاءت سكرة الحق بالموت)، وقراءة:(والذكر والأنثى)، مع أنه يمثل بقراءات شاذة لبعض ما ذكره، مثل: (كالصوف المنفوش)، و(طلع منضود)، و(تسود وجوه)، و(ألم إعهد).

(٢) انظر: "الكلمات الحسان": ١٠٨ وما بعدها، و"مناهل العرفان" ٢٠٢/١-٢٠٣، و"اللآلئ الحسان": ١١٣، و"علوم القرآن وإعجازه": ١٨٢.

(١) انظر -على سبيل المثال-: "تأويل مشكل القرآن": ٢٨، و"النشر" ٢٦/١، وما نقله د. حسن عتر في "الأحرف

٢- أن سياق أحاديث الأحرف السبعة صريح في أن المراد بهذه الأحرف: الأوجه التي يجوز أن يُقرأ بها القرآن، وترجع إلى اختلاف النطق بألفاظ القرآن، ولا يحتمل أن يكون معنى الأحرف غير ذلك.

٣- أن هذه الأقوال -وبخاصة قول أبي الفضل الرازي والأوجه التي ذكرها- تتماشى مع ما يستفاد من مجموع الأحاديث الواردة في موضوع الأحرف السبعة.

٤- أن الأوجه التي ذكرها أصحاب هذه الأقوال -وبخاصة أوجه الرازي- هي التي تحقق التوسعة والتيسير الذي ابتغته رخصة الأحرف السبعة.

٥- أنها تتماشى مع بقاء الأحرف السبعة إلى اليوم.

٦- "أن تأويل كلمة الحرف بالوجه موافق لما نزل به القرآن الكريم، في قوله: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَعْبُدُ اللَّهَ عَلَى حَرْفٍ﴾ [الحج: ١١]، ولأن يُفَسَّرَ حديث رسول الله ρ بما يُفَسَّر به كتاب الله أولى من تفسيره بما سواه"(١).

الرد على هذه الأقوال:

على الرغم مما يبدو من وجاهة القول بأن المراد بالأحرف السبعة أوجة سبعة، يقع بها التغاير والاختلاف في الكلام أو في القراءات = فقد اجيب عن أدلته السابقة بأجوبة قوية، كما وجهت إليه انتقادات قوية توهن اعتماده، وتوهي القول به والذهاب إليه.

فمما يجاب به عن أدلتهم ما يلي:

١- الاستقراء التام الذي ادعاه من نصر هذه التصنيفات السباعية ليس كذلك، بل غايته أن يكون استقراءً ناقصًا؛ "بدليل أن طريق تتبع ابن الجزري مخالف لطريق تتبع ابن قتيبة وابن الطيب(٢) والرازي، وليس أدل على ذلك من أن الرازي ذكر الوجه السابع، ولم يذكره واحد من الثلاثة الآخرين، بل برر ابن الجزري إهماله"(٣)، كما سبق نقل كلامه.

السبعة": ١٦٠ من كتاب أبي الفضل الرازي.

(٢) "الأحرف السبعة": ١٦٤.

(٣) المراد: القاضي الباقلاني، واسمه: محمد بن الطيب.

(١) "المدخل لدراسة القرآن الكريم": ١٩٣.

٢- أن سياق أحاديث الأحرف السبعة ليس صريحًا في أن المراد بها الأوجه التي يقع بها التغاير، بل هي صريحة في أمرين آخرين؛ هما: أن حكمة الأحرف السبعة هي التوسعة والتيسير، وأن الاختلاف في القراءة هو اختلاف في نطق الألفاظ.

وكلا هذين الأمرين لا يؤديان إلى أن المراد بالأحرف: الأوجه، فتفسير الأحرف بالأوجه، وحمل معنى الأحاديث عليه: غير متعين.

٣- أن هناك من الأقوال الأخرى -كما سيأتي في القول المختار- ما يتماشى مع ما يستفاد من مجموع الأحاديث الواردة في الموضوع، فالقول بهذا التصنيف السباعي غير متعين.

٤- أن الأوجه التي ذكروها لا تحقق التوسعة والتيسير الذي تستهدفه رخصة الأحرف السبعة، فالجميع متفقون على أن الغرض من هذه الرخصة إنما كان رفع الحرج والمشقة عن الأمة، والتيسير والتسهيل عليها، "والمشقة غير ظاهرة في إبدال الفعل المبني للمعلوم بالفعل المبني للمجهول، أو العكس، ولا في إبدال فتحة بضمة، أو حرف بآخر، أو تقديم كلمة أو تأخيرها، أو زيادة كلمة أو نقصانها، فإن القراءة بإحداهما دون الأخرى لا توجب مشقة يسأل النبي ρ منها المعافاة، وأن أمته لا تطيق ذلك، ويراجع جبريل مرارًا، ويطلب التيسير فيجاب بإبدال حركة بأخرى، أو تقديم كلمة وتأخيرها"[(١)]، كما يريدنا من جزم بصواب هذا التصنيف السباعي أن نعتقد.

٥- أن القول ببقاء الأحرف السبعة إلى اليوم أمر مختلف فيه، والراجح خلافه، فكيف يستدل على صحة هذا التصنيف السباعي بكونه يتماشى مع بقاء الأحرف؟

٦- أن تفسير (الحرف) في الأحاديث بالوجه؛ لكونه يتماشى مع تفسير (الحرف) في قوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَعْبُدُ اللَّهَ عَلَى حَرْفٍ﴾ [الحج: ١١]، هو - في حقيقته- مبني على غير أساس؛ لأن تفسير (الحرف) في الآية بالوجه غير متعين ولا متفق عليه، فقد قيل في تفسيره إنه بمعنى: الشك، وقيل: الطَّرف، وقيل: الوجه، وقيل غير ذلك[(٢)].

ثم نذكر فيما يلي أهم ما يوجه إلى هذه الأقوال من ردود[(٣)]:

---

(٢) "المدخل لدراسة القرآن الكريم": ١٩٣-١٩٤.

(١) راجع: "تفسير الطبري" ١٦/٤٧٢-٤٧٥، و"تفسير القرطبي" ١٤/٣٣٠-٣٣١، و"تفسير ابن كثير" ١٠/٢١-٢٢.

(٢) استفدنا في الردود التي سنذكرها مما ذكره العلماء والمصنفون الذين ردوا على هذه الأقوال، وزدنا عليها؛

١- لم يَرِدْ في الأحاديث والآثار التعبير بالأوجه، وإنما ورد التعبير بالأحرف،

والحرف غير الوجه، وتأويل الأحرف بالأوجه تكلف لا حاجة إليه، بل معظم علماء اللغة يفسرون الأحرف باللغات[١].

وفضلاً عن ذلك فلم يقل أحد من متقدمي السلف؛ من صحابة وتابعين، بمثل هذا، أو أشار إليه، ولم يكن أحد من الصحابة -فيما نرى- يفهم من رخصة الأحرف السبعة هذه الأوجه المعقدة التي تحتاج إلى سنوات لاستخراجها، كما كان الحال مع ابن الجزري، كما سبق من نص كلامه.

٢- إن سلمنا أن الأوجه المذكورة -على اختلافها- أو شيئًا منها كأوجه أبي الفضل الرازي: مبنية على الاستقراء التام، وهذا غير صحيح كما سيأتي، فإن مُؤَدَّى هذا الاستقراء أن تكون هذه الأوجه هي الأوجه التي يقع بها الاختلاف في الكلام واللغة، أو في القراءات، وهذا يمكن أن يسلَّم لهم مع شيء من التكلف في حصر ذلك في سبعة أوجه، لكن أن يقال إن هذه الأوجه التي تتخالف بها القراءات أو اللغات هي الأحرف السبعة المقصودة في الأحاديث الواردة في هذا الموضوع، فإن ذلك ادعاء عريض، يفتقر إلى دليل صريح، ومستند معتبر، وبرهان لا يدخله الاحتمال، وليس ثمة شيء من ذلك.

٣- أن الأوجه السبعة في هذه الأقوال مختلف في تحديدها كما رأينا؛ الأمر الذي يمكن معه القول إن تأويل الأحرف بالأوجه شديد المرونة، وفيه سعة لا تنضبط معها هذه الأوجه، ولا يلزم منها حصر الأوجه في السبعة التي يذكرها كل واحد منهم[٢]، بل لا يلزم منها حصر الأوجه التي وقع بها التغاير في القراءات في سبعة أوجه أصلاً.

٤- وبناء على النقطة السابقة فإن الأوجه المذكورة في هذه الأقوال يمكن أن يتداخل بعضها في بعض؛ ومن ثم فإنها غير قائمة على الاستقراء الصحيح، كما يدعي ذلك من ينصرها من

فراجع: "المدخل لدراسة القرآن الكريم": ١٩٣-١٩٤، و"نزول القرآن على سبعة أحرف": ٩٠، و"الأحرف السبعة": ١٦٦-١٦٧، و"حديث الأحرف السبعة": ٥٨-٦٢، و"دراسات في علوم القرآن الكريم": ٣٨٤-٣٨٥.

(٣) "نزول القرآن على سبعة أحرف": ٨٨.

(١) ذكر غيرهم تصنيفات سباعية أخرى؛ فانظر ما نقله أبو شامة في "المرشد الوجيز": ١١٦-١٢٥ عن أبي علي الأهوازي، ومكي، وأبي بكر الأدفوى، وأبي الحسن السخاوي.

المعاصرين، بل إن تعينها لدى كل قول إنما وقع اتفاقا، ومحاولة لموافقة العدد سبعة؛ ولذلك فإن الحصر في الوجوه السبعة، على اختلافها فيما بينهم، غير مجزوم به ولا متعين.

٥- ولذلك فإننا يمكن أن نزيد على العدد الذي ذكروه، وهو سبعة، بأن نفكك بعض الأوجه المذكورة إلى ما هو أكثر، بحيث يزيد العدد، كما يمكننا أن ندمج بعضها في بعض، بحيث يقل العدد.

وللتدليل على ذلك فإننا نقدم محاولة في هذا الشأن، فنقول : إنه يمكن حصر أوجه الخلاف الواقعة في القراءات في أربعة أوجه فقط، وهي:

الوجه الأول: الاختلاف في نطق الألفاظ: سواء في الحركات أو في غيرها، وسواء في الأسماء أو في الأفعال أو في الحروف، وسواء بقيت صورة اللفظ أو تغيرت، وسواء اتفق المعنى أو اختلف، وسواء كان بإبدال حرف بحرف في نفس الكلمة، أو كان بغير ذلك.

وهذا الوجه -كما هو واضح- يمكن أن يدمج فيه كثير من الأوجه التي ذكرها أصحاب هذه التصنيفات السباعية.

والوجه الثاني: الاختلاف بالنقص والزيادة.

والوجه الثالث: الاختلاف بالتقديم والتأخير.

والوجه الرابع: الاختلاف المبني على اختلاف اللهجات.

بل يمكن النزول عن هذا العدد إلى ثلاثة، وذلك بإدخال الوجه الرابع في الوجه الأول.

فإذا كان الأمر كذلك، وكان من الصواب الزيادة على ما ذكروه من أوجه سبعة والنقص منها، فإنه لا يتعين شيء مما ذكروه أن يكون هو المراد بالأحرف السبعة المذكورة في الأحاديث.

٦- أن الحكمة من تعدد الأحرف السبعة -كما ورد في بعض الأحاديث التي قدمناها-: الرخصة لطوائف من الأمة يشق عليها التعلم، ويعسر عليها التحول عما ألفته ألسنتها؛ كالشيخ الكبير والعجوز والغلام والخادم. والعرب لم يكونوا يحسنون الكتابة ولا القراءة، وهذه الوجوه التي ذكروها يتعلق معظمها بطريقة الخط واختلاف صورة الكلمة في الكتابة، فكيف يدركها هؤلاء؟ كما أنها جميعها لا يتسنى إدراكها إلا بعد بحث عميق واستقراء مع خبرة بأوجه الخط والكتابة، وهذا شأن خواص العلماء، أما من نزلت الرخصة لأجله فلا يدرك ذلك ولا يفهمه؛ ومن ثم فلا يظهر وجه

الرخصة لهم بالقراءة على ما تيسر لهم من الأحرف[١]، ويكفي في هذا الصدد التذكير -مرة أخرى- بأن ابن الجزري مكث نيفًا وثلاثين سنة يستشكل حديث الأحرف السبعة، ويقلب النظر في المقصود به، حتى وصل إلى ما يمكن أن يكون هو المراد به.

ولذلك يقول القاسم بن ثابت السرقسطي (ت ٣٠٢هـ) في معرض الرد على هذا القول: "وهذه الأحاديث الصحاح ... تضيق عن كثير من الوجوه التي وجهها عليها من زعم أن الأحرف في صورة الكتابة، وفي التقديم والتأخير، والزيادة والنقصان؛ لأن الرخصة كانت من رسول الله ρ والعرب ليس لهم يومئذ كتاب يعتبرونه، ولا رسم يتعارفونه، ولا يقف أكثرهم من الحروف على كَتْبَةٍ، ولا يرجعون منها إلى صورة،

وإنما كانوا يعرفون الألفاظ بجرسها، أي: بصوتها، ويجدونها بمخارجها، ولم يدخل عليهم يومئذ من اتفاق الحروف ما دخل بعدهم على الكاتبين من اشتباه الصور، وكان أكثرهم لا يعلم بين الزاي والسين سببًا، ولا بين الصاد والضاد نسبًا"[٢].

٧- أن جواب الرسول ρ للمترافعين إليه من الصحابة الذين اختلفوا في القراءة بقوله ρ: "إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف" لا يدل على صحة تأويله بالأوجه؛ لأنه لو كان كذلك لما كان فيه حسم لنزاعهم أو حل لمشكلتهم، بل كان ذلك مدعاة لأن يسألوا النبي ρ عن معنى الأحرف والأوجه السبعة؛ نظرًا لغموض الإجابة بها.

ومن ثم فلابد من أن يكون المقصود بالأحرف في كلامه ρ معنى معروفًا لديهم، شائعًا بينهم، بحيث تؤدي الإجابة به إلى حل الإشكال وفض النزاع[٣]، وهو ما لا نظنه يتحقق إن فُسرت الأحرف بالأوجُه.

المجموعة الرابعة: أن الأحرف السبعة هي سبع لغات.

وتضم هذه المجموعة عدة أقوال، أهمها:

القول الأول: أن المراد: سبعة أوجه من المعاني المتقاربة بألفاظ مختلفة، نحو: أقبل،

---

(١) انظر: "دراسات في علوم القرآن الكريم": ٣٨٥.

وراجع: "حديث الأحرف السبعة": ٥٨-٥٩.

(١) نقله عنه أبو شامة في: "المرشد الوجيز": ١٣١-١٣٢.

(٢) "الأحرف السبعة": ١٦٦-١٦٧.

وتعال، وهلمّ، وعجّل، وأسرع، ونحوه[١].

ونسب ابن عبدّ البر هذا القول إلى أكثر أهل العلم، وجمهور أهل الفقه والحديث؛ منهم: سفيان بن عيينة(ت ١٩٨هـ)، وابن وهب(ت ١٩٧هـ)،والطبري (ت ٣١٠هـ)، والطحاوي (ت ٣٢١هـ)، وغيرهم[٢].

وقد اختار هذا الرأي من المعاصرين: الشيخ د. محمد أبو شهبة[٣]، والشيخ مناع القطان[٤].

ومقصوّد هذا القول أن الأحرف السبعة هي: "**سبع لغات من لغات العرب المشهورة في كلمة واحدة ومعنى واحد**، نحو: هلم، وأقبل، وتعال، وعجل، وأسرع، وقصدي، ونحوي؛ فهذه ألفاظ سبعة معناها واحد؛ هو: طلب الإقبال"[٥].

وليس معنى هذا أن كل كلمة تقرأ بسبعة ألفاظ من سبع لغات، بل المراد أن غاية ما ينتهي إليه الاختلاف في تأدية المعنى هو سبع، فالمعنى الذي تتفق اللغات في التعبير عنه بلفظ واحد يُعبَّر عنه بهذا اللفظ فحسب، والذي يختلف التعبير عنه بلفظين، وتدعو الضرورة إلى التوسعة: يُعبَّر عنه بلفظين، وهكذا إلى سبع[٦].

ومن أمثلة ذلك: قوله تعالى: ﴿**إِن كَانَتْ إِلاَّ صَيْحَةً وَاحِدَةً**﴾ [يس: ٢٩]، وقد قرأ ابن مسعود τ: (إلا زَقْيَةً وَاحدةً).

وقوله تعالى: ﴿**فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ**﴾ [الجمعة: ٩]، وقد قرأ عمر بن الخطاب τ: (فَامْضُوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ)[٧].

---

(٣) "التمهيد" ٨/٢٩٠، و"المرشد الوجيز": ١٠٢-١٠٦، و"تفسير القرطبي" ١/٧٢، و"البرهان" ١/٢٢٠، و"الإتقان" ١/١٣٤.

(٤) انظر: "التمهيد" ٨/٢٩٠.

(٥) انظر كتابه: "المدخل لدراسة القرآن الكريم": ١٧٨.

(٦) انظر كتابيه: "مباحث في علوم القرآن": ١٦٢، و"نزول القرآن على سبعة أحرف": ٩٣.

(١) "مناهل العرفان" ١/٢٢٠.

(٢) "المدخل لدراسة القرآن الكريم": ١٧٦.

(٣) سبق تخريج القراءتين، وهما قراءتان شاذتان.

مجمل أدلة هذا القول:

يستدل لهذا القول بما يلي[١]:

١- أنه يتفق مع الروايات الواردة الدالة على اختلاف الصحابة في كلمات من القرآن، وتنازعهم، ورفع الأمر إلى رسول الله ρ، ثم إقرار الرسول كلاً على قراءته[٢].

٢- ما ورد في بعض أحاديث الأحرف السبعة، وهو حديث أبي بكرة τ - وهو أوضح ما ورد في ذلك المعنى كما يقول الطحاوي[٣]-، حيث قال: جاء جبريل إلى النبي ρ، فقال: اقرأ على حرف، فقال ميكائيل: استزده، فقال: اقرأ على حرفين، فقال ميكائيل: استزده. حتى بلغ إلى سبعة أحرف، فقال: اقرأ، فكُلٌّ شافٍ كافٍ، إلا أن تخلط آية رحمة بآية عذاب، أو آية عذاب بآية رحمة، على نحو: هَلُمَّ، وتعال، وأقبِلْ، واذهَبْ، وأسرع، وعَجِّلْ[٤].

فقد أوضح نص هذا الخبر أن اختلاف الأحرف السبعة إنما هو اختلاف ألفاظ -كقولك: (هلم) و(تعال)- باتفاق المعاني، لا باختلاف معانٍ موجبة اختلاف أحكام[٥].

٣- ويؤيد هذا ما صح من الأخبار عن جماعة من السلف؛ كقول ابن مسعود τ: "فإنما هو كقول أحدكم: هلم وتعال"، وقوله: "من قرأ على حرف فلا يتحولن منه إلى غيره"، وغير ذلك[٦].

٤- أنه يتفق مع الغرض من النزول على سبعة أحرف، وهو التيسير ورفع الحرج عن الأمة، بالتوسعة في الألفاظ ما دام المعنى واحدًا؛ فقد كانوا أمة أمية، وكانت لغاتهم متعددة، وكان يشق على كل ذي لغة أن يتحول إلى غيرها من اللغات، ولو رام ذلك لم يتهيأ له إلا بمشقة عظيمة، ولم يمكنه إلا بعد رياضة للنفس طويلة، وتذليل اللسان، وتغيير للعادة؛ فمن ثم جعل الله لهم متسعًا في اللغات بقراءة المعنى الواحد بألفاظ مختلفة[٧].

---

(٤) انظر: "تفسير الطبري" ١/٢١ وما بعدها، و"المدخل لدراسة القرآن الكريم": ١٧٧-١٧٨.

(٥) "المدخل لدراسة القرآن الكريم": ١٧٧ بتصرف.

(٦) انظر ما نقله عنه القرطبي في "تفسيره" ١/٧٢.

(١) سبق تخريجه.

(٢) "تفسير الطبري" ١/٤٥.

(٣) انظر ما رواه الطبري في "تفسيره" ١/٤٦-٤٩، وما نقله أبو شامة في "المرشد الوجيز": ١٠٤-١٠٥.

(٤) "المدخل لدراسة القرآن الكريم": ١٧٧.

نقد هذا القول:

على الرغم مما حظي به هذا القول من دفاع حار من الإمام الطبري[١] فإنه لم يسلم من نقد ؛ خلاصة أهمه ما يلي[٢]:

١- أن القراءات القرآنية الثابتة تشتمل على أنواع أخرى من التغاير والاختلاف، بالإضافة إلى ما ذكره أصحاب هذا القول من الترادف.

٢- أن أكثر اختلاف العرب إنما وقع في اللهجات؛ من إدغام وفك، وإمالة وفتح، وتخفيف وهمز، ونحو ذلك، والمشقة عليهم في الخروج عما تعودت عليه ألسنتهم من ذلك إلى غيره: أعظم وأكبر من المشقة في استعمال (هلمّ) مكان (أقبل) أو (تعال) -على سبيل المثال-.

٣- أن هذا القول يتنافى مع الحكمة من رخصة الأحرف السبعة، وهي التوسعة والتيسير على الأمة التي كانت تختلف ألسنتها ولهجاتها، وأكثر هذا الاختلاف هو في الخصائص والظواهر الصوتية والصرفية والإعرابية لهذه اللهجات كما سبق[٣].

وإنما وقع هذا التنافي لأن مقتضى هذا القول -بحصره الأحرف السبعة فيما ذُكِرَ- أن اختلاف اللهجات في الجوانب السابقة خارج عن إطار الأحرف السبعة، أو بعبارة أخرى: داخل كله -هو وغيره من أنواع الاختلافات الأخرى- في نطاق حرف واحد منها.

٤- أن ما ذكر في بعض الأحاديث من بيان بعض المترادفات، إنما هو -إن ثبت أنه من قول النبي ρ، وليس من إدراج بعض الرواة- من قبيل ضرب المثل للأحرف التي نزل عليها القرآن، وأنـــها معان متفق مفهومها، مختلف مسموعها، لا يكون فيها المعنى وضده -كما يقول ابن عبد البر[٤]-، ولا يقصد بذلك حصر الأحرف السبعة فيها.

ومن ثم يكون في هذا القول قصور ونقص؛ إذ إن ما ذُكِر فيه داخل في الأحرف السبعة بلا

---

(٥) انظر: "تفسير الطبري" ١/٥٢-٦٢.

(٦) انظر: "مناهل العرفان" ١/٢٢١، و"الأحرف السبعة": ١٧٥-١٧٦، و"حديث الأحرف السبعة": ٥٦، و"دراسات في علوم القرآن الكريم": ٣٩٠.

(١) في الفصل الأول من هذا البحث.

(٢) انظر: "التمهيد" لابن عبد البر ٨/٢٨٣-٢٨٤.

شك، لكن الأحرف أعم منه؛ إذ هي تشمله وتشمل غيره معه.

القول الثاني: أن الأحرف السبعة هي سبع لغات من لغات العرب، لا بمعنى أن يكون في الحرف الواحد سبعة أوجه، بل **بمعنى أنها سبع لغات متفرقة في القرآن**، فبعضه نزل بلغة قبيلة، وبعضه نزل بلغة قبيلة أخرى، وهكذا، والمعاني في هذا كله واحدة[١]، أي أن القرآن في جملته لا يخرج في كلماته عن سبع لغات، هي أفصح لغاتهم[٢].

قال أبو عبيد: "قوله: (سبعة أحرف): يعني سبع لغات من لغات العرب، وليس معناه أن يكون للحرف الواحد سبعة أوجه؛ هذا لم يُسْمَع به قط، ولكن نقول: هذه اللغات السبع متفرقة في القرآن؛ فبعضه نزل بلغة قريش، وبعضه بلغة هذيل، وبعضه بلغة هوازن، وبعضه بلغة أهل اليمن، وكذلك سائر اللغات، ومعانيها مع هذا كله واحدة"[٣].

وذهب إلى هذا القول: أبو عبيد القاسم بن سلام -كما هو واضح من كلامه-، وبعض اللغويين [٤]، واختاره ابن عطية[٥]، وصححه البيهقي(ت ٤٥٨هـ)[٦]، ونسبه بعضهم إلى أكثر العلماء[٧].

وقد اختلفوا في تحديد القبائل السبع الأفصح لغةً، التي فسروا الأحرف السبعة بنزول القرآن بها؛ فقيل: إنها مُتَخَيَّرَة من لغات أحياء العرب كلها،وقيل: إنها في قريش خاصة،وقيل: إنها في مُضَر خاصة،وعيَّنَها بعضهم أنها من مضر، فقال: إنهم هُذَيل، وكِنَانة، وقيس، وضَبَّة، وتَيْم الرَّبَاب، وأسد بن خزيمة، وقريش، وقيل: خمس منها لهوازن، واثنتان لسائر القبائل، وقال أبو حاتم السجستاني:

---

(١) انظر: "المرشد الوجيز": ٩١-٩٢، و"تفسير القرطبي" ١/٧٤-٧٥، و"البرهان" للزركشي ١/٢١٧، و"الإتقان" ١/١٣٥، و"مناهل العرفان" ١/٢٢٦.

(٢) "نزول القرآن عل سبعة أحرف": ٣٧.

(٣) "غريب الحديث" ١/٤٥١.

(٤) انظر: "البرهان" ١/٢١٧-٢١٨، و"الإتقان" ١/١٣٥.

(٥) انظر: "المحرر الوجيز" ١/٤٦.

(٦) انظر: "البرهان" ١/٢١٨، و"الإتقان" ١/١٣٥.

(٧) انظر: "مناهل العرفان" ١/٢٢٦.

نزل بلغة قريش، وهذيل، وتيم الرباب، والأزد، وربيعة، وهوازن، وسعد بن بكر، وقيل غير ذلك[١].

مجمل أدلة هذا القول:

يستدل لهذا القول بما يلي:

١- أن الحرف في حديث: "إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف" لا معنى له إلا اللغة. قال أبو عبيد: "وتلك الأحاديث إنما هي: (نزل القرآن على سبعة أحرف)، والأحرف لا معنى لها إلا اللغات"[٢].

٢- أن هناك مجموعة من الروايات عن بعض الصحابة توضح ذلك، بل تنص عليه. ومن ذلك:

- ما روي عن ابن عباس -رضي الله عنهما-، قال: نزل القرآن بلغة الكعبَيْن؛ كعب قريش، وكعب خُزَاعة. قيل له: وكيف ذاك؟ قال: لأن الدار واحدة[٣].

- وما روي عنه ت أيضًا، قال: "نزل القرآن على سبع لغات؛ منها خمس بلغة العَجُز من هوازن"[٤].

إلى غير ذلك من روايات ساقها أبو عبيد[٥]، ثم قال: "فبهذه الأحاديث التي فيها ذكر القبائل، والاحتجاج، يبين لك معنى السبعة الأحرف: أنها إنما هي اللغات"[٦].

٣- أن هناك ألفاظًا في القرآن بغير لغة قريش[٧].

---

(١) انظر: "المرشد الوجيز": ٩١-٩٩، و"فتح الباري" ٩/٣٥-٣٦، و"البرهان" ١/٢١٧-٢٢٠، و"الإتقان" ١/١٣٥-١٣٦.

(٢) "فضائل القرآن": ٢٠٧.

(٣) أخرجه أبو عبيد في "فضائل القرآن": ٢٠٤، والطبري في "تفسيره" ١/٦١ من طريق قتادة، عن ابن عباس.
وإسناده منقطع؛ فقتادة لم يلق ابن عباس، كما قال الطبري في الموضع السابق من "تفسيره".
وانظر ترجمة قتادة في: "تهذيب الكمال" ٢٣/٤٩٨، و"تهذيب التهذيب" ٣/٤٢٨.

(٤) "فضائل القرآن": ٢٠٤.
وهو من رواية الكلبي، عن أبي صالح، عن ابن عباس.
وهذه طريق ضعيفة جدًا؛ فالكلبي متروك متهم بالكذب، وأبو صالح -وهو مولى أم هانئ-: ضعيف. انظر كتابنا: "عبد الله بن عباس": ٢٧٠ وما بعدها.

(٥) انظر: "فضائل القرآن": ٢٠٣-٢٠٧.

(١) "فضائل القرآن": ٢٠٧ بتصرف يسير.

(٢) انظر في هذه الألفاظ: "الإتقان" ٢/٨٩-١٠٤.

ومن أوضح الدلائل على ذلك أن بعض الصحابة القرشيين كان يخفى عليهم أحيانا معاني بعض الكلمات القرآنية، حتى يتضح لهم أنها من غير لغة قريش.

فمن ذلك:

- ما رواه مجاهد، عن ابن عباس -رضي الله عنهما-، قال: كنت لا أدري ما ﴿فَاطِرِ السَّمواتِ﴾[١] حتى أتاني أعرابيان يختصمان في بئر، فقال أحدهما: أنا فطرتها؛ يقول: أنا ابتدأتها[٢].

- وما رواه قتادة، قال: قال ابن عباس -رضي الله عنهما-: ما كنت أدري ما قوله: ﴿رَبَّنَا افْتَحْ بَيْنَنَا وَبَيْنَ قَوْمِنَا بِالْحَقِّ﴾[الأعراف: ٨٩] حتى سمعت بنت ذي يزن تقول: تعال أفاتحك؛ يعني: أقاضيك[٣].

وهناك روايات أخرى في هذا الإطار؛ فقد خفي على الصديق τ معنى (الأبّ)، المذكور في قوله تعالى: ﴿وَفَاكِهَةً وَأَبًّا﴾ [عبس: ٣١][٤]، ..... وكذلك خفي على عمر τ[٥]،

---

(٣) وردت هذه العبارة: ﴿فَاطِرِ السَّمواتِ﴾ في ستة مواضع من القرآن؛ أولها في سورة "الأنعام": ١٤، وآخرها في سورة "الشورى": ١١، و(فاطر) فيها مرفوعة ومنصوبة ومجرورة.

(٤) أخرجه أبو عبيد في "فضائل القرآن": ٢٠٦، والطبري في "تفسيره" -ط: عالم الكتب- ١٧٥/٩، والبيهقي في "الشعب" (١٦٨٢).

(٥) أخرجه ابن أبي شيبة في "المصنف" -ط: عوامة- (٢٦٦٠٠) و(٣٠٦٠٦)، والطبري في "تفسيره" -ط: عالم الكتب- ٣٢٠/١٠-٣٢١، وابن أبي حاتم -كما في "الإتقان" ٥/٢-، والبيهقي في "الأسماء والصفات" (١٠٧).
وفي بعض المواضع: (أخاصمك) بدل: (أقاضيك).
وقتادة لم يلق ابن عباس، كما سبق قريبًا.

(٦) أخرجه أبو عبيد في "فضائل القرآن": ٢٢٧، وابن أبي شيبة في "المصنف" -ط: عوامة- = -(٣٠٧٣١) من طريق إبراهيم التيمي، عن أبي بكر τ.
قال ابن كثير في "تفسيره" ٢٥٣/١٤: "وهذا منقطع بين إبراهيم التيمي والصديق".

(١) أخرجه أبو عبيد في "فضائل القرآن": ٢٢٧، وسعيد بن منصور في "سننه" (٤٣)، وابن سعد في "الطبقات" ٢٣٧/١/٣، وابن أبي شيبة في "المصنف" -ط: عوامة- (٣٠٧٢٩)، وعبد بن حميد -كما في "الفتح" (ط: الريان) ٢٨٥/١٣-، والطبري في "تفسيره" -ط: العلمية- (٣٦٣٦٧): (٣٦٣٧١) و(٣٦٣٨٧)، والطبراني

كما خفي عليه τ معنى (التخوف)، المذكور في قوله سبحانه: ﴿أَوْ يَأْخُذَهُمْ عَلَى تَخَوُّفٍ﴾[النحل: ٤٧][1]، حتى أخبره رجل من هذيل بأنها في لغتهم تعني: التَّنَقُّص[2].

وكل هؤلاء الصحابة قرشيون؛ فدل ذلك على أن في القرآن ألفاظاً بغير لغة قريش.

٤- أن ذلك يتفق مع التوسعة والتيسير الذي أُريد بالأحرف السبعة، ويوضح هذا ما نقله أبو شامة عن بعض الشيوخ حيث قال: "الواضح من ذلك أن يكون الله تعالى أنزل القرآن بلغة قريش ومن جاورهم من فصحاء العرب، ثم أباح للعرب المخاطبين به المنزل عليهم أن يقرؤوه بلغاتهم التي جرت عادتهم باستعمالها، على اختلافهم في الألفاظ والإعراب، ولم يكلِّف بعضهم الانتقال من لغة إلى غيرها؛ لمشقة ذلك عليهم ... فجعلهم يقرؤونه على عاداتهم وطباعهم ولغاتهم؛ منًّا منه عز وجل؛ لئلا يكلفهم ما يشق عليهم، فيتباعدوا عن الإذعان"[3].

ولم يكن هذا بالطبع بحسب اختيار كل إنسان وحريته في القراءة، بل بحسب ما يتلقاه عن النبي ρ، وفي ذلك يقول ابن حجر بعد أن ذكر الكلام السابق: "قلت: وتتمة ذلك أن يقال: إن الإباحة المذكورة لم تقع بالتشهي؛ أي أن كل أحد يغير الكلمة بمرادفها في لغته، بل المراعى في ذلك: السماع من النبي ρ، ويشير إلى ذلك قول كل من عمر وهشام ... :(أقرأني النبي ρ)"[4].

في "مسند الشاميين" (٢٩٨٩)، والحاكم ٢/٢٩٠ و٥١٤، والبيهقي في "الشعب" (٢٢٨١) من طرق عن أنس τ، عن عمر τ، بألفاظ مختلفة.

وصححه الحاكم على شرط الشيخين، ووافقه الذهبي، وهو كما قالا.

ونقله ابن كثير في "تفسيره" ١٤/٢٥٣ من إحدى روايات الطبري، ثم قال: "إسناد صحيح، وقد رواه غير واحد عن أنس، به".

ثم قال: "وهذا محمول على أنه [أي: عمر τ] أراد أن يعرف شكله وجنسه وعينه، وإلا فهو -كل من قرأ هذه الآية- يعلم أنه من نبات الأرض؛ لقوله تعالى: ﴿فَأَنْبَتْنَا فِيهَا حَبًّا﴾ [عبس: ٢٧].

(٢) أخرجه الطبري في "تفسيره" ١٤/٢٣٦-٢٣٧.

(٣) انظر هذه الرواية في: "تفسير القرطبي" ١٢/٣٣٢.

(١) "المرشد الوجيز": ٩٥.

(٢) "فتح الباري" ٩/٣٥.

نقد هذا القول:

يجاب أولاً عن أدلتهم بما يلي:

١- أن (الحرف) في اللغة له عدة معانٍ، ولا يعني اللغة فقط، كما قال أبو عبيد، وقد مضى بيان ذلك[١].

٢- أن المروي عن ابن عباس -رضي الله عنهما- في ذلك لا تقوم به حجة؛ إذ ليست الرواية عنه من رواية من يجوز الاحتجاج بنقله، كما يقول الطبري[٢].

وكذلك القول في الروايات الأخرى التي ساقها أبو عبيد، فهي إما ضعيفة الإسناد، أو متأوَّلة بما يخرجها عن حد الاستدلال بها لهذا القول.

٣- أما وقوع ألفاظ في القرآن بغير لغة قريش فلا يدل على المطلوب، لأن في القرآن ألفاظًا من لغاتٍ أكثر من سبع قبائل، بل نقل السيوطي عن أبي بكر الواسطي أن في القرآن من لغات العرب خمسين لغة[٣]؛ فهل يقال إن القرآن أنزل على خمسين حرفًا؟

٤- أما ما نقلوه عن بعض الصحابة القرشيين من خفاء معاني بعض الألفاظ القرآنية فإنها لا تدل أيضًا على ما ذهبوا إليه؛ إذ إن اللغة واسعة، وليس من اللازم أن يحيط الإنسان بكل معاني لغته وألفاظها[٤].

٥- أما ما قيل عن موافقة هذا الرأي للتيسير والتوسعة فسيأتي أنه ليس كذلك.

---

(٣) في أول هذا الفصل. قلت: وهذا نقد ضعيف؛ لأن الحرف في سياق الأحاديث لا يعني إلا اللغة، كما سيأتي في القول المختار في الفصل التالي.

(٤) في "تفسيره" ١/٦١.

وانظر تخريجنا للأثرين المرويين عن ابن عباس فيما مضى.

(٥) انظر: "الإتقان" ٢/١٠٢.

(١) انظر: "المدخل لدراسة القرآن الكريم": ١٨٨.

ثم نذكر أهم ما وجّه إلى هذا القول من نقد فيما يلي[١]:

١- اختلف أصحاب هذا القول في تعيين تلك اللغات على أقوال عدة. وليس قول أحدهم بأولى من قول الآخر؛ الأمر الذي "يدل على أنه ليس في هذا نقل صحيح تطمئن إليه النفس"[٢].

٢- لو كان المراد بالأحرف ما ذكروه من لغات سبع لما خفي ذلك على الصحابة، بل لاشتهر عندهم، وروي عنهم، وهم الذين أُقرِئوا هذه الحروف وقرؤوها.

٣- القراءات القرآنية تشتمل على لغات كثيرة من لغات العرب، ولا تنحصر فيما ذكروه، كما سبق قريبًا.

٤- لا تتحقق -بناء على هذا القول- الحكمة من رخصة الأحرف السبعة، وهي التيسير والتوسعة على الأمة، ورفع الحرج والمشقة عنها؛ لأنه يقتضي أن القرآن أبعاض، كل بعضٍ بلغة، فقارئ القرآن كله لابد أن يشق عليه قراءة البعض الذي ليس على لغته، أو عليه أن يحيط بكل اللغات السبع حتى يقرأ القرآن ، وفي هذا ما فيه من المشقة والعنت.

٥- لو كانت الأحرف السبعة على ما ذكروا لما تأتى الاختلاف الذي تصوره بعض الروايات بين بعض الصحابة في القراءة، كالاختلاف بين عمر بن الخطاب وهشام بن حكيم -وهما قرشيان- في قراءة سورة "الفرقان"، فكيف يتأتى الاختلاف إذا كان المنزل واحدًا والمقروء واحدًا؟

* * *

(٢) انظر: "تفسير الطبري" ١/٥٠-٥٢، و"البرهان" ١/٢١٨ و٢٢٠، و"فتح الباري" ٩/٣٥، و"مناهل العرفان" ١/٢٢٦-٢٢٨، و"المدخل لدراسة القرآن الكريم": ١٨٧-١٨٨، و"الأحرف السبعة": ١٧١-١٧٣، و"حديث الأحرف السبعة": ٥٤-٥٥.

(٣) "المدخل لدراسة القرآن الكريم": ١٨٧.

الفصل الرابع

القول المختار في المراد بالأحرف السبعة

على كثرة ما قيل في بيان المراد بالأحرف السبعة من آراء فلم يسلم شيء منها من نقد واعتراض، كما اتضح مما عرضناه في الفصل السابق ؛ ومن ثم فإن بوسعنا أن نقرر إنها كلها تدخل في دائرة الاجتهادات التي تصيب وتخطئ، ولا يُقْطع بشيء منها على أنه هو المراد المتعين، وبعبارة أخرى فإن الجزم بأحد هذه الآراء على أنه هو وحده معنى الأحرف السبعة، وأنه الصواب المطلق في ذلك: ليس من المنهج العلمي السليم.

وكذلك يمكن القول في أبحاث بعض المعاصرين، الذين انتهوا إلى نتائج مختلفة -في قليل أو كثير- عما ذكره المتقدمون في بيان المراد بالأحرف السبعة[١]، فهي كلها اجتهادات، لا تسلم -عند تأملها والنظر فيها- من اعتراضات وإشكالات، كما لم تسلم أقوال الأئمة المتقدمين؛ ومن ثم فإننا لا نرى من الصواب إطلاق عبارة (القول الفصل)[٢] على أي اختيار من هذه الأقوال، أو جمع بين شيء منها، أو الوصول إلى اجتهاد جديد فيها.

وقصارى ما يمكن للباحث الوصول إليه، في هذا المبحث الشائك، أن يفتح الله عليه "بما يمكن أن يكون صوابًا إن شاء الله" كما يقول ابن الجزري[٣].

ولا يخرج ما نرى أنه القول المختار عن ذلك، فهي محاولة اجتهادية، تقبل الصواب كما تقبل الخطأ، ولكنها -فيما نظن- أدنى إلى الصواب إن شاء الله.

وقبل أن نفصح عما اخترناه نود أن نضع بين يديه المداخل الآتية:

أولاً: عدم ورود أي حديث صحيح الثبوت صريح الدلالة في بيان المراد بالأحرف السبعة، وكذا عدم ورود ما يشابه ذلك عن الصحابة ψ، إنما يعني - في نظرنا- شيئًا واحدًا، وهو أن المراد بـ (الحرف) في هذا الموضوع كان معروفًا شائعًا لدى المخاطبين بهذه الرخصة حينئذ،

---

(١) انظر بعض هذه المحاولات في: "الأحرف السبعة": ١٧٧ وما بعدها، و"حديث الأحرف السبعة": ٦٣ وما بعدها، و"دراسات في علوم القرآن الكريم": ٣٩١-٣٩٣، و"اللؤلؤ والمرجان": ١٥٥-١٦٢.

(٢) كما أطلقها فضيلة الدكتور حسن ضياء الدين عتر في كتابه: "الأحرف السبعة": ١٧٧ و١٨٣.

(٣) "النشر" ٢٦/١.

وهم الصحابة الكرام ψ.

ومن غير المتصور -فيما نرى- أن يغمض معنى (الحرف) على الصحابة ψ، ولا يسألون عنه الرسول ρ طوال مدة تنفيذ هذه الرخصة[1]، وهم الحريصون على تعلم دينهم حرصًا عز نظيره في أجيال الأمة من بعدهم.

كما أنه من غير المتصور -عند أي أحد- أن يكونوا علموا ذلك من النبي ρ، ثم تواطؤوا على كتمانه عمن بعدهم؛ فهذا من السخف والباطل، إن لم يكن من المتعذر والمستحيل.

فكل هذا فيه دلالة كافية على أن معنى (الحرف) كان معروفًا لديهم، شائعًا بينهم.

ثانيًا: (الحرف) في سياق الأحاديث الواردة في الموضوع لا معنى له -في رأينا- إلا اللغة؛ ذلك لأن هذه الأحاديث تتعلق بقراءة القرآن، والقراءة: كلام ونطق وتلفظ، فإذا ذكر (الحرف) في هذا السياق فلا يعني إلا اللغة.

أما (الحرف) في قوله تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَعۡبُدُ ٱللَّهَ عَلَىٰ حَرۡفٖ﴾ [الحج: ١١]، فإنه ليس في سياق الكلام والنطق؛ فلا غرو أنه ليس بمعنى اللغة.

وأقوى ما ينازع هذا المعنى للفظ (الحرف) الوارد في الأحاديث - في نظر بعض العلماء- هو معنى: الوجه، لكن حمل (الحرف) في هذا السياق على أنه بمعنى الوجه: بعيد كل البعد؛ لأن الصحابة لم يكن أحد منهم -فيما نرى- يفهم من رخصة الأحرف السبعة هذه الوجوه المعقدة، التي بناها هؤلاء العلماء على فهمهم للأحرف على أنها بمعنى الأوجُه، والتي احتاج بعضهم -كابن الجزري- إلى سنوات طويلة، من إمعان النظر وإجالة الفكر، حتى هُدي إليها.

فالذي يستقيم إذًا مع وضوح معنى (الحرف) لدى الصحابة هو تفسيره بمعنى اللغة.

ثالثًا: الحكمة الواضحة الجليّة من رخصة الأحرف السبعة، التي يمكن بسهولة استنباطها من الأحاديث الواردة، تتمثل في تيسير تلاوة القرآن على طوائف من الناس، كان يشق عليها تلاوته على الحرف الذي أنزل الله به القرآن، وهو حرف قريش، أو بعبارة أخرى: اللغة الفصحى المشتركة، التي تمثل لهجة قريش عمودها الأساس.

---

(١) انظر حول هذه المدة ما سبق في (رابعًا) من المبحث الثالث من الفصل الثاني .

وهذه اللغة المشتركة لم يكن الناس -على المستوى الشعبي- يتمثلونها إلا عند اختلاط بعضهم ببعض، أو -على المستوى الأدبي- عند الإبداع الفني؛ من شعر أو خطابة أو غيرهما، ويبقى الجميع بعد ذلك في حياتهم اليومية تغلب عليهم لهجاتهم، بما في كل منها من خصائص تقترب أو تبتعد أو تفترق عن خصائص هذه اللغة المشتركة.

ومن هنا جاءت المشقة التي عالجتها رخصة الأحرف السبعة، حتى ذلت الألسنة ولانت بالحرف الذي نزل به القرآن.

وهذا -بداهة- بخلاف القرشي، أو من في حكمه ممن حوله في البيئة الحجازية، حيث لم يكن يعاني مما يعاني منه غيره من مشقة؛ لأن لهجته هي العمود الفقري - إن صح التعبير- لهذه اللغة المشتركة، كما قدمنا قبل قليل(١).

رابعًا: من أبرز ما يميز اللهجات العربية بعضها عن بعض أمران رئيسيان:

إحداهما: الخصائص الصوتية، التي عرضنا بعض أمثلتها في الفصل الأول.

والآخر : تفرد كل لهجة بالتعبير عن بعض الأشياء أو المعاني بألفاظ وكلمات غير ما عند اللهجات الأخرى؛ ومن ثم تتعدد أسماء الشيء الواحد بالنظر إلى ما في اللهجات مجتمعة.

وجدير بالذكر أن هذا الأمر كان من أسباب كثرة المترادف في العربية الفصحى؛ إذ إن إحدى اللهجات كانت تطلق على الشيء الواحد أحيانًا لفظًا مختلفًا عما عند غيرها، ثم يؤدي الاحتكاك بين اللهجات إلى "تمسك اللغة المشتركة بعدد من تلك الألفاظ التي تدل على مسمى واحد في اللهجات المختلفة"(٢).

ومن ثم وجدنا في اللغة الفصحى المشتركة التعبير عن الشيء الواحد -سواء أكان ذاتًا أم معنى- بألفاظ مختلفة، وبعبارة أخرى: وجدنا في اللغة كلمات مختلفة الألفاظ متفقة المعاني.

خامسًا: لم تكن الخصائص اللهجية لكل قبيلة تقتصر على حدودها، بحيث تُسمع من أبنائها فحسب، بل كانت كل واحدة من هذه الخصائص تشيع بين عدة قبائل.

---

(١) وانظر أيضًا ما بسطناه حول هذا الموضوع في الفصل الأول من هذا البحث.

(٢) "فصول في فقه العربية": ٣١٦.

ونذكّر ببعض أمثلة على ذلك مما عرضناه من قبل[١]، فنقول: كان تحقيق الهمز يشيع في البيئة الحجازية؛ أي: في قريش وما جاورها، على حين كان تسهيلها يشيع في البيئة البدوية؛ أي: في تميم وما جاورها.ونسبت ظاهرة (الاستنطاء) إلى قبائل: سعد بن بكر وهذيل والأزد وقيس، وظاهرة (الكشكشة) إلى قبيلتي ربيعة ومضر وغيرهما، وظاهرة (التلتلة) إلى قبائل: تميم وقيس وأسد وغيرها، بل ينسبها بعض اللغويين إلى جميع العرب إلا أهل الحجاز[٢].

ويمكن القول -بناء على ما سبق- إنه إن كان من الصواب أن نعدّ كل لهجةٍ بيئةً لغويةً واحدةً، فإن من الصواب أيضًا أن نعدّ كل مجموعة منسجمة من اللهجات بيئة لغوية واحدة كذلك[٣]، "فاللهجة: مجموعة من الصفات اللغوية تنتمي إلى بيئة خاصة، ويشترك في هذه الصفات أفراد هذه البيئة. وبيئة اللغة جزء من بيئة أوسع وأشمل تضم عدة لهجات، لكل منها خصائصها، لكنها تشترك جميعًا في مجموعة من الظواهر اللغوية، التي تيسر اتصال أفراد هذه البيئات بعضهم ببعض، وفهم ما قد يدور بينهم من حديث، فهمًا يتوقف على قدر الرابطة التي تربط بين هذه اللهجات"[٤].

وبهذه النظرة يمكن أن يقل عدد البيئات اللغوية في الجزيرة العربية وقت نزول القرآن، أو لنقل: يمكن أن يقل عدد اللهجات -أو اللغات بتعبير القدماء-؛ بدمج بعضها في بعض.

سادسًا: من خلال تأمل الواقع اللغوي وقت نزول القرآن، وبالاستهداء ببعض روايات حديث الأحرف السبعة، فإن بوسعنا القول إن تحقق المشقة -التي جاءت هذه الرخصة لتعالجها وتقضي عليها - لا يخرج عن ثلاث صور:

الصورة الأولى: أن تكون لهجة القارئ غير لهجة قريش، وللّهجات تقاليد تترسب في أداء أهلها، بحيث يصعب عليهم تعديل ألسنتهم بسهولة وسرعة، بحيث تتمثل تقاليد لهجة أخرى، ومن ثم كان من العسير أن يُطلب ممن يعتنق الإسلام أن يلتزم بتغيير لسانه إلى لسان قريش -أو: إلى اللغة الفصحى المشتركة-، ليستقيم أداؤه للقرآن بحرفه الواحد الذي نزل عليه أول الأمر.

---

(٢) في المبحث الأول من هذا الفصل.

(٣) انظر: "اللهجات العربية في القراءات القرآنية": ١٢٦.

(٤) انظر: "فصول في فقه العربية": ٣٢٣.

(٥) "اللهجات العربية في القراءات القرآنية": ٤٥.

والصورة الثانية: أن يكون العجز مرتبطا بالسن؛ كالغلام الصغير، والشيخ الكبير، وأمثالهما، وهؤلاء يدخل نطقَهم عجزٌ عن الأداء الكامل لأصوات القرآن وعبارته[١].

والصورة الثالثة – وهي أقل من سابقتيها في ترتب المشقة عليها-: أن يكون المعنى الواحد يعبر عنه بألفاظ مختلفة باختلاف القبائل -كما سبق قريبًا-، وذلك مثل: العِهْن والصوف، والأثيم والفاجر.

وهذه الصور كلها مندرجة في اختلاف اللهجات، أو اللغات بتعبير القدماء.

سابعًا: عند البحث عن المراد بمعنى (الأحرف السبعة) فإنه لا يُستغنى عن النظر في بعض القراءات الشاذة، التي تمثل خصائص لهجية لبعض القبائل العربية، أو لطائفة منها، أو بتعبير آخر: تمثل خصائص لهجية لبعض البيئات اللغوية، على النحو الذي عرضناه منذ قليل؛ وذلك مثل: (عتى حين)، و(إنا أنطيناك الكوثر)، و(ألم إعهد إليكم)، و(قد جعل ربُّش تحتش سريًا)[٢].

كما لا نستغني عن النظر في قراءات شاذة أخرى، تتمثل فيها استخدام مفردات مختلفة للتعبير عن المعنى الواحد، وهي -في جزء منها- تعبر عن اللهجات، على النحو الذي عرضناه أيضًا قبل قليل؛ ومن أمثلة ذلك: (إن كانت إلا زَقْيةً واحدة)[٣] في موضع: ﴿**إِن كَانَتْ إِلاَّ صَيْحَةً وَاحِدَةً**﴾ [يس: ٢٩].

ومع أننا نقر أن مثل هذه القراءات لا يثبت بها قرآن، فإننا -لكثرة أمثلتها وإثبات العلماء الثقات لها في مصنفاتهم- نعلم في الجملة أن بعض القراء كان يقرأ بشيء منها، قل أو كثر، وإن لم نعرفه على التعيين[٤].

وحسن ظننا بهؤلاء القراء التي نسبت إليهم مثل هذه القراءات يجعلنا نذهب إلى الاعتقاد بأنهم ما كانوا يقرؤون بشيء من ذلك إلا لأنهم تلقوها بالإقراء عن مشايخهم، لكنها لم تتواتر عنهم فشذّت، بالإضافة إلى مخالفة بعضها لرسم المصحف.

---

(١) انظر هاتين الصورتين في "تاريخ القرآن": ٨٤.

(٢) سبق تخريج هذه القراءات.

(١) سبق تخريج هذه القراءة.

(٢) انظر أصل هذه الفكرة في "منجد المقرئين": ٩٢-٩٣.

فما القول المختار إذا؟

بناء على هذه المداخل السبعة وبمراعاتها فإن المراد بالأحرف السبعة -فيما نرى- هو: **لغات سبع، من غير تعيين، كانت تشمل جانبين؛ الأول: تغاير الألفاظ مع اتفاق المعنى، والثاني: تغاير الأداء الصوتي لبعض الكلمات مما يعود إلى اللهجات.**

ويمكن إلقاء الضوء على القول المختار فيما يلي:

١- إنما قلنا لغات؛ لأن ذلك هو المتبادر من معنى (الأحرف) في الأحاديث، على النحو الذي شرحناه قريبًا.

٢- لم نعين هذه اللغات؛ لأنه ليس بين أيدينا نص صحيح صريح في تحديدها؛ سواء أكان حديثًا مرفوعًا، أم أثرًا موقوفًا يأخذ حكم المرفوع[١].

٣- نقصد باللغات السبع هنا معنًى أوسع من كونها سبع لغات لسبع قبائل، بل المراد سبع بيئات لغوية؛ لأن لغات العرب كثيرة جدًّا، وقد وجدنا -سواء في القراءات المتواترة أو الشاذة- ما ينتمي إلى ظواهر لهجية تعود إلى أكثر من سبع قبائل؛ فمن ثم يكون من الأصوب تصنيف هذه القبائل إلى سبع بيئات لغوية؛ بحيث تشمل أكثر من سبع قبائل، وقد عرضنا لهذه الفكرة -أيضًا- قريبًا.

وإذا كان ذلك التصنيف متعذرًا الآن من حيث الأحرف السبعة التي نزل عليها القرآن؛ لاندثار كثير منها، لكنه ليس متعذرًا من حيث اللغة، غير أنه يحتاج إلى آليات ليست في وسع الباحث، فلعل بعض الباحثين في علم اللغة ينهض به.

٤- الجانبان اللذان تشملهما الأحرف السبعة في قولنا هما اللذان تتحقق بهما الحكمة من رخصة الأحرف السبعة، وهما اللذان كانت تتفاوت فيهما اللهجات العربية حينئذ بشكل أساس.

٥- يشمل الجانب الأول من هذين الجانبين: ما ورد في بعض الآثار من ضرب الأمثلة بمثل: (أقبل) و(هلمّ) و(تعال)، وما وجدنا تطبيقه وأمثلته في بعض القراءات الشاذة، مثل: (إن كانت إلا زَقْيَةً واحدة)، و(الصوف المنفوش)[٢]، ونحوهما.

---

(٣) راجع: "فنون الأفنان": ٢١٧.

(١) سبق تخريج هاتين القراءتين.

٦- ويشمل الجّانب الثاني من هذين الجانبين أهم اختلاف بين اللهجات، وهي الخصائص اللهجية، سواء أكان ذلك راجعًا إلى التغيير في بنية بعض الكلمات، ويشمل التغيير في بعض صفات حروفها، مثل: (الصراط) و(السراط)، والتغيير في حركات حروفها، مثل: (البُخْل) و(البُخُل) و(البَخْل) و(البَخَل)، أم كان راجعًا إلى الخصائص الصوتية للهجات؛ كتحقيق الهمز وتسهيله، والروم، والإشمام، ونحو ذلك، أم كان راجعًا إلى الخصائص الإعرابية؛ مثل قراءة:(ما هذا بشرٌ)[1]، وقراءة: ﴿إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾[طه: ٦٣][2]، أم غير ذلك.

٧- لا يعد من الأحرف السبعة ما سوى الجانبين المذكورين في القول المختار، بل ما سواهما من أنواع الاختلافات داخل في حرف واحد.

ومن أمثلة ذلك ما ذكره أصحاب التصنيفات السباعية، كاختلاف الأسماء، واختلاف تصريف الأفعال، والاختلاف في وجوه الإعراب، والاختلاف بالزيادة والنقصان، إلى آخر ما ذكروه، ولا يستثنى من تصنيفاتهم سوى ما يدخل تحت الجانبين المذكورين في القول المختار.

والذي دعانا إلى عدم إدخال هذه الأوجه من الاختلاف في إطار الأحرف السبعة أنها لا تعالج شيئًا من المشقة التي نزلت الأحرف السبعة من أجل معالجتها، بل هذه الاختلافات بمثابة تعدد الآيات، فهل يقال في الآيات المتعددة إنها أحرف مختلفة؟

* * *

(٢) قراءة شاذة في قوله تعالى: ﴿مَا هَـذَا بَشَرًا﴾ [يوسف: ٣١]، نسبت إلى ابن مسعود.
انظر : "البحر المحيط" ٣٠٤/٥.
وتخرج هذه القراءة على أن (ما) تميمية لا تعمل عمل (ليس)، على عكس (ما) الحجازية التي تعمل عمل (ليس).نظر: "اللهجات العربية": ١٨٩-١٩١.

(٣) قراءة (إنّ) -بالتشديد- في هذه الآية، مع قراءة ﴿هَذَانِ﴾ بالألف: قراءة متواترة، قرأ بها: نافع، وابن عامر، وعاصم في رواية شعبة، وحمزة، والكسائي، وأبو جعفر، ويعقوب، وخلف. = =انظر: "السبعة": ٤١٩، و"النشر" ٣٢١/٢، و"إيضاح الرموز": ٥٥٢، و"البدور الزاهرة": ٢٩٤. ولهذه القراءة تخريجات نحوية، منها أنها على لغة من يلزم المثنى الألف دائمًا، وقد نسب ذلك إلى قبائل مختلفة، في مقدمتها قبيلة بلحارث بن كعب.
انظر: "تفسير القرطبي" ٩٠/١٤-٩٦، و"اللهجات العربية": ١٩٢-١٩٤.

الخاتمة

في نهاية هذا البحث يمكن تلخيص أهم نتائجه فيما يلي:

أولاً: أن القبائل العربية قبل ظهور الإسلام ونزول القرآن كانت لها لهجاتها المحلية، التي تختلف فيما بينها، وفيما بينها وبين لهجة قريش، في بعض الخصائص والظواهر الصوتية والصرفية والنحوية.

ثانيًا: أن الفترة الأخيرة من العصر الجاهلي شهدت ظهور اللغة المشتركة، التي قامت أساسًا وبصورة جوهرية على لهجة قريش، لكن استخدام هذه اللغة المشتركة اقتصر على إبداع الفنون القولية فقط، مع احتفاظ القبائل بلهجاتها المحلية، واستخدامها في الحياة اليومية.

ثالثًا: أن هذه القبائل لما دخلت في الإسلام وجد كثير من أفرادها صعوبة في قراءة القرآن؛ ومن ثم نزلت رخصة الأحرف السبعة.

رابعًا: حديث الأحرف السبعة حديث متواتر، رواه أكثر من عشرين صحابيًا، ثم نقل عنهم بأسانيد مختلفة ومن طرق متعددة.

خامسًا: أن الحكمة في نزول القرآن على سبعة أحرف هي: التيسير على الأمة الإسلامية.

سادسًا: أن التيسير والتوسعة إنما كان في الألفاظ والمباني، وليس في الأحكام والمعاني.

سابعًا: أن الأحرف السبعة وما فيها من توسعة في القراءة كلها كان وحيًا يُتَلَقَّى من النبي ρ

ثامنًا: أن التصريح بقراءة القرآن على سبعة أحرف كان خلال الفترة المدنية.

تاسعًا: أن المراد بالعدد سبعة: العدد الحقيقي.

عاشرًا: أن ما ورد من حديث نزول القرآن على ثلاثة أحرف حديث ضعيف؛ سواء من ناحية الإسناد أم من حيث المتن.

حادي عشر: أن أقوال العلماء الكثيرة في معنى الأحرف السبعة يمكن تصنيفها إلى المجموعات التالية:

- المجموعة الأولى: أن حديث الأحرف السبعة متأوّل بما يخرجه عن ظاهره.

- المجموعة الثانية: أن المراد بالأحرف السبعة سبع معانٍ أو سبعة أصناف.

- المجموعة الثالثة: أن المراد بالأحرف السبعة: سبعة أوجه يقع بها التغـــاير والاخـــتلاف في الكلام، وفي الكلمات القرآنية.

- المجموعة الرابعة: أن الأحرف السبعة هي سبع لغات.

ثاني عشر: أن الأقوال المندرجة تحت هذه المجموعات الأربعة لم يسلم أي منها من نقد.

ثالث عشر: أن القول الذي نراه الصواب في المراد بالأحرف السبعة هو: لغات سبع، من غير تعيين، كانت تشمل جانبين؛ الأول: تغاير الألفاظ مع اتفاقٍ المعنى، والثاني: تغاير الأداء الصوتي لبعض الكلمات مما يعود إلى اللهجات.

* *

فهرس المصادر والمراجع[١]

١- **الإتقان في علوم القرآن: للسيوطي** جلال الدين عبد الرحمن (ت٩١١هـ)، حققه: محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة دار التراث، القاهرة، الطبعة الثالثة ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.

٢- **الأحرف السبعة للقرآن: لأبي عمرو الداني** (ت ٤٤٤هـ)، تحقيق: د. عبد المهيمن الطحان، دار المنارة، جدة، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.

٣- **الأحرف السبعة وموقف القراءات منها: د. حسن ضياء الدين عتر**، دار البشائر الإسلامية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ/١٩٨٨م.

٤- **الأسماء والصفات: للبيهقي** أحمد بن الحسين (ت٤٥٨هـ)، تحقيق: عبد الله بن محمد الحاشدي، مكتبة السوادي، جدة، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ/١٩٩٣م.

٥- **الإصابة في تمييز الصحابة: لابن حجر العسقلاني** أحمد بن علي (ت٨٥٢هـ)، ومعه: الاستيعاب في أسماء الأصحاب لابن عبد البر، دار الكتاب العربي، بيروت.

٦- **إعجاز القرآن والبلاغة النبوية: لمصطفى صادق الرافعي** (ت١٩٣٧م)، دار الكتاب العربي، الطبعة التاسعة ١٣٩٣هـ/١٩٧٣م.

٧- **إعراب القرآن: لأبي جعفر النحاس** أحمد بن محمد بن إسماعيل (ت ٣٣٨هـ)، تحقيق: د. زهير غازي زاهد، عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية، بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

٨- **الانتصار للقرآن: للقاضي الباقلاني** أبي بكر محمد بن الطيب (ت٤٠٣هـ)، تحقيق: عمر حسن القيام، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م.

٩- **إيضاح الرموز ومفتاح الكنوز: للقباقبي** شمس الدين محمد بن خليل (ت ٨٤٩هـ)، تحقيق: د. أحمد خالد شكري، دار عمار، عمّان، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م.

---

(١) كلمة (كتاب) في اسم المصدر أو المرجع مهملة، ورمزت لها بـ (ك)، فيأتي "كتاب السنة" – مثلاً – في حرف السين هكذا: ك السنة.

* **البحر المحيط لأبي حيان** = تفسير البحر المحيط.

١٠- **البرهان في علوم القرآن: للزركشي** بدر الدين محمد بن بهادر بن عبد الله (ت٧٩٤هـ)، حققه: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار التراث، القاهرة، مقدمة المحقق ١٣٧٦هـ/١٩٥٧م.

١١- **تاريخ القرآن: د. عبد الصبور شاهين**، شركة نهضة مصر، القاهرة، الطبعة الأولى ٢٠٠٥م.

١٢- **تأويل مشكل القرآن: لابن قتيبة** عبد الله بن مسلم (ت ٢٧٦هـ)، تحقيق: السيد أحمد صقر، دار التراث، القاهرة، الطبعة الثانية ١٣٩٣هـ/ ١٩٧٣م.

١٣- **تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي: للسيوطي** جلال الدين عبد الرحمن (ت٩١١هـ)، تحقيق: نظر محمد الفاريابي، دار طيبة، الرياض، الطبعة الخامسة ١٤٢٢هـ.

١٤- **تفسير البحر المحيط: لأبي حيان الأندلسي** محمد بن يوسف (ت٧٥٤هـ)، وبهامشه: تفسير النهر الماد من البحر له، وكتاب الدر اللقيط من البحر المحيط لتاج الدين الحنفي النحوي، دار الفكر، بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م. (مصورة عن طبعة مطبعة السعادة بمصر ١٣٢٩هـ).

١٥- **تفسير الطبري؛ جامع البيان عن تأويل آي القرآن: للطبري** أبي جعفر محمد بن جرير (ت٣١٠هـ):

أ- دار الكتب العلمية، بيروت ١٤١٢هـ/١٩٩٢م.

ب- تحقيق: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار عالم الكتب، الرياض، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م.

والإحالة على (أ) بذكر دار النشر، وعلى (ب) مطلقة بذكر رقم الجزء والصفحة.

* **تفسير القرطبي** = الجامع لأحكام القرآن.

١٦- **تقريب التهذيب: لابن حجر العسقلاني** أحمد بن علي (ت٨٥٢هـ)، تحقيق: محمد عوامة، دار الرشيد، حلب، الطبعة الرابعة ١٤١٢هـ/١٩٩٢م.

١٧- **تلخيص "المستدرك": للذهبي** شمس الدين محمد بن أحمد (ت٧٤٨هـ)، مطبوع مع المستدرك للحاكم بدار المعرفة ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.

١٨- **التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد: لابن عبد البر** أبي عمر يوسف بن عبد الله الأندلسي (ت ٤٦٣هـ)، تحقيق: مصطفى أحمد العلوي وآخرين، دار البيان العربي، القاهرة.

١٩- **تهذيب التهذيب: لابن حجر العسقلاني** أحمد بن علي (ت٨٥٢هـ)، باعتناء: إبراهيم الزيبق وعادل مرشد، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ/١٩٩٦م.

٢٠- **تهذيب الكمال في أسماء الرجال: للمزي** جمال الدين أبي الحجاج يوسف (ت٧٤٢هـ)، تحقيق: بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الرابعة، ١٤٠٦هـ/١٩٨٥م.

٢١- **التيسير (في القراءات السبع): لأبي عمرو الداني** عثمانُ بن سعيد (ت٤٤٤هـ)، تصحيح: أوتو برتزل، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٤هـ.

٢٢- **ك الثقات: لابن حبان** أبي حاتم محمد بن حبان البستي (ت٣٥٤هـ)، دار الفكر، بيروت. (مصورة عن الطبعة الأولى لدائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن، الهند ١٣٩٣هـ/١٩٧٣م).

٢٣- **الجامع الصحيح المسند من حديث رسول الله ρ وسننه وأيامه: للبخاري** (ت٢٥٦هـ)، تحقيق: محب الدين الخطيب وآخرين، المكتبة السلفية، القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٠٠هـ.

٢٤- **الجامع لأحكام القرآن: للقرطبي** أبي عبد الله محمد بن أحمد (ت٦٧١هـ)، تحقيق: د. عبد الله عبد المحسن التركي وأخرين، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م.

٢٥- **الجرح والتعديل: لابن أبي حاتم الرازي** (ت٣٢٧هـ)، دار الفكر، بيروت. (مصورة عن الطبعة الأولى لمجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن، الهند).

٢٦- **حديث الأحرف السبعة؛ دراسة لإسناده ومتنه، واختلاف العلماء في معناه، وصلته بالقراءات القرآنية: د. عبد العزيز عبد الفتاح القارئ**، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م.

٢٧- **الخصائص: لابن جني** (ت ٣٩٢هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، القاهرة ١٩٥٢م.

٢٨- **دراسات حول القرآن: د. بدران أبو العينين بدران**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية.

٢٩- **دراسات في علوم القرآن الكريم: د. فهد بن عبد الرحمن الرومي**، الرياض، الطبعة الثالثة عشرة ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م.

٣٠- **دراسات في القرآن والحديث: د. يوسف خليف**، مكتبة غريب، القاهرة.

٣١- **رسم المصحف؛ دراسة لغوية تاريخية: د. غانم قدوري الحمد**، دار عمار، عمّان، الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م.

٣٢- **زاد المسير في علم التفسير: لابن الجوزي** أبي الفرج عبد الرحمن بن علي (ت٥٩٧هـ)، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الرابعة ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.

٣٣- **زهر الربى على المجتبى: للسيوطي** جلال الدين أبي بكر (ت ٩١١هـ)، مطبوع مع سنن النسائي.

٣٤- **ك السبعة في القراءات: لابن مجاهد** (ت٣٢٤هـ)، تحقيق: د. شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الثانية ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م.

٣٥- **سنن الترمذي**: محمد بن سَوْرة (ت٢٧٩هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرين، دار الفكر، بيروت.

٣٦- **سنن سعيد بن منصور**: الخراساني المكي (ت٢٢٧هـ) (كتاب فضائل القرآن وقطعة من كتاب التفسير)، تحقيق: د. سعد بن عبد الله بن عبد العزيز آل حميد، دار الصميعي، الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ/١٩٩٣م.

٣٧- **سنن أبي داود**: سليمان بن الأشعث السجستاني (ت٢٧٥هـ)، تحقيق: محمد محيي عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت.

٣٨- **سنن النسائي، وهو المجتبى:** ومعه شرح السيوطي وحاشية السندي، اعتني به ورقمه وصنع فهارسه: عبد الفتاح أبو غدة، دار البشائر الإسلامية، بيروت، الطبعة الرابعة ١٤١٤هـ/١٩٩٤م.

٣٩- **سير أعلام النبلاء: للذهبي** شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان (ت٧٤٨هـ) تحقيق: د. بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.

***شرح مسلم للنووي** = صحيح مسلم بشرح النووي.

* **شرح المشكل** = شرح مشكل الآثار.

٤٠- **شرح مشكل الآثار: للطحاوي** أبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة (ت٣٢١هـ)، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ/١٩٩٤م.

٤١- **شعب الإيمان: للبيهقي** أبي بكر أحمد بن الحسين (ت٤٥٨هـ)، تحقيق: أبي هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ/١٩٩٠م.

٤٢- **الصاحبي في فقه اللغة: لابن فارس اللغوي** (ت ٣٩٥هـ)، تحقيق: السيد أحمد صقر، القاهرة ١٩٧٧م.

٤٣- **صحيح ابن حبان** (ت٣٥٤هـ) **بترتيب ابن بلبان** (ت٧٣٩ هـ): تحقيق: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية ١٤١٤هـ/١٩٩٣م.

* **صحيح البخاري** = الجامع الصحيح.

٤٤- **صحيح مسلم:** بن الحجاج (ت٢٦١هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر، بيروت، الطبعة الثانية ١٣٩٨هـ/١٩٧٨م. (مصورة عن طبعة البابي الحلبي الأولى).

٤٥- **صحيح مسلم بشرح النووي: للنووي** أبي زكريا محيي الدين بن شرف (ت٦٧٦هـ)، دار الكتب العلمية. (مصورة عن طبعة دار الشعب بالقاهرة).

٤٦- **الطبقات الكبرى: لابن سعد** كاتب الواقدي (ت٢٣٠هـ)، دار التحرير، القاهرة ١٣٨٨هـ/١٩٨٦م.

٤٧- **عبد الله بن عباس؛ حياته وتفسيره: د. عادل حسن علي**، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م.

٤٨- **علم القراءات؛ نشأته. أطواره. أثره في العلوم الشرعية: د. نبيل محمد آل إسماعيل**. الطبعة الأولى ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.

٤٩- **علوم القرآن وإعجازه وتاريخ توثيقه: د. عدنان محمد زرزور**، دار الأعلام، الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م.

٥٠- **غاية الاختصار في قراءات العشرة أئمة الأمصار: لأبي العلاء الهمذاني العطار**. الحسن بن أحمد بن الحسن (ت ٥٦٩هـ)، تحقيق: د. أشرف محمد فؤاد طلعت، الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم، جدة، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م.

٥١- **ك غريب الحديث: لأبي عبيد** القاسم بن سلام الهروي (٢٤٤هـ)ن تحقيق: د. حسين محمد محمد شرف، مجمع اللغة العربية، القهرة ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.

٥٢- **فتح الباري شرح صحيح البخاري: لابن حجر العسقلاني**أحمد بن علي (ت٨٥٢هـ):

أ- رقم كتبه وأرقامه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي. دار الريان للتراث، القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ/١٩٨٦م.

ب- دار السلام، الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ/ ٢٠٠٠م.

والإحالة على (أ) بذكر اسم الناشر، وعلى (ب) مطلقة.

٥٣- **فصول في فقه العربية: د. رمضان عبد التواب**. مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة السادسة ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.

٥٤- **فضائل القرآن: لأبي عبيد** القاسم بن سلام (ت٢٢٤هـ)، تحقيق: وهبي سليمان غاوجي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١١هـ/١٩٩١م.

٥٥- **فنون الأفنان في عيون علوم القرآن: لابن الجوزي** أبي الفرج عبد الرحمن بن علي (ت ٥٩٧هـ)، تحقيق: د. حسن ضياء الدين عتر، دار البشائر الإسلامية، بيروت.

٥٦- **القاموس المحيط: للفيروزآبادي** مجد الدين بن يعقوب (ت٨١٧هـ)، تحقيق: مكتب تحقيق التراث بمؤسسة الرسالة، بإشراف: محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الخامسة ١٤١٦هـ/١٩٩٦م.

* **القراءات الشاذة**= مختصر في شواذ القرآن.

٥٧- **قطف الأزهار المتناثرة في الأخبار المتواترة: للسيوطي** جلال الدين عبد الرحمن (ت ٩١١هـ)، تحقيق: خليل محيي الدين عيسى، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.

٥٨- **الكامل في ضعفاء الرجال: لابن عدي** أبي أحمد عبد الله (ت ٣٦٥هـ)، تحقيق: د.سهيل زكار، دار الفكر، بيروت، الطبعة الثالثة ١٤٠٩هـ/١٩٨٨م.

٥٩- **الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: للزمخشري** جار الله محمود بن عمر (ت٥٣٨هـ)، مكتبة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة ١٣٩٢هـ/١٩٧٢م.

٦٠- **كشف الأستار عن زوائد البزار على الكتب الستة: للهيثمي** نور الدين علي بن أبي بكر (ت ٨٠٧هـ)، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.

٦١- **الكلمات الحسان في الحروف السبع وجمع القرآن: لمحمد بخيت المطيعي** الحنفي (ت ١٣٥٤هـ)، دار الرائد العربي، بيروت ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٢م.

٦٢- **الكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الثقات: لابن الكيَّال** أبي البركات محمد بن أحمد (ت ٩٢٩هـ)، تحقيق: عبد القيوم عبد رب النبي، دار المأمون للتراث، دمشق، الطبعة الأولى ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.

٦٣- **اللؤلؤ والمرجان في معنى ما أنزل على سبعة أحرف من القرآن: لعلي بن مطاوع آل عقيل**، دار الكتاب والسنة، برمنجهام، المملكة المتحدة، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٤م.

٦٤- **اللآلئ الحسان في علوم القرآن: د. موسى شاهين لاشين**، دار الشروق، القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م.

٦٥- **لسان العرب: لابن منظور**، دار صادر، بيروت.

٦٦- **اللهجات العربية في القراءات القرآنية: د. عبده الراجحي**، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، مقدمة المؤلف ١٩٦٥م.

٦٧- **مباحث في علوم القرآن: د. صبحي الصالح** (ت١٤٠٧هـ)، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة السادسة عشرة ١٩٨٥م.

٦٨- **مباحث في علوم القرآن: لمناع القطان** (ت١٤٢٠هـ)، مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الثامنة ١٤٠١هـ/١٩٨١م.

٦٩- **مجمع الزوائد ومنبع الفوائد: للهيثمي** نور الدين علي بن أبي بكر (ت٨٠٧هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت. (مصورة عن طبعة مكتبة القدسي بالقاهرة).

٧٠- **محاسن التأويل: جمال الدين القاسمي** (١٣٣٢هـ)، ضبط وتعليق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة ١٩٥٧هـ.

٧١- **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: لابن جني** أبي الفتح عثمان (ت ٣٩٢هـ)، تحقيق: علي النجدي ناصف وزميليه، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة ١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م.

٧٢- **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: لابن عطية** أبي محمد عبد الحق بن غالب الأندلسي (ت٥٤٦هـ)، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ/١٩٩٣م.

٧٣- **مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع: لابن خالويه** (ت ٣٧٠هـ)، عني بنشره: ج برجشتراسر، مكتبة المتنبي، القاهرة.

* **المدخل إلى الصحيحين**= المدخل إلى معرفة الصحيحين.

٧٤- **المدخل إلى معرفة الصحيحين: للحاكم النيسابوري** محمد بن عبد الله (ت ٤٠٥هـ)، تحقيق: إبراهيم علي محمد آل كليب، بحث مقدم لنيل الماجستير ١٤٠٢-١٤٠٣هـ، بكلية أصول

الدين في جامعة الإمام محمد بن سعود، بالرياض.

٧٥- **المدخل لدراسة القرآن الكريم: د. محمد محمد أبو شهبة** (ت١٤٠٣هـ)، غراس للنشر والتوزيع، الكويت، الطبعة الأولى للدار ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م.

٧٦- **ك المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز: لأبي شامة** شهاب الدين عبد الحميد بن إسماعيل بن إبراهيم (ت٦٦٥هـ)، تحقيق: طيار آلتي قولاج، دار صادر، بيروت ١٣٩٥هـ/١٩٧٥م.

٧٧- **المزهر في علوم اللغة: للسيوطي** جلال الدين عبد الرحمن (ت٩١١هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم وآخرين، القاهرة ١٩٥٨م.

٧٨- **المستدرك: للحاكم النيسابوري** محمد بن عبد الله (ت٤٠٥هـ):

أ- دار المعرفة، بيروت ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م، (مصورة عن الطبعة الهندية الأولى).

ب- تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤١١هـ/١٩٨٦م.

والإحالة على (أ) ببيان الجزء والصفحة، وعلى (ب) برقم الحديث.

٧٩- **مستقبل اللغة العربية المشتركة: د. إبراهيم أنيس**، الجامعة العربية، القاهرة ١٩٦٠م.

٨٠- **المسند: للإمام أحمد بن حنبل** (ت٢٤١هـ):

أ- دار صادر، بيروت. (مصورة عن الطبعة الأولى).

ب- المكتب الإسلامي، بيروت ١٤١٣هـ/١٩٩٣م، بإشراف: د. سمير طه المجذوب.

والإحالة على (أ) برقم الجزء والصفحة، وعلى (ب) بذكر اسم الناشر.

٨١- **مسند الشاميين: للطبراني** أبي القاسم سليمان بن أحمد (ت٣٦٠هـ)، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية ١٤١٧هـ/١٩٩٦م.

٨٢- **المصنف: لابن أبي شيبة** أبي بكر عبد الله بن محمد (ت٢٣٥هـ):

أ- دار الفكر، بيروت.

ب- تحقيق: محمد عوامة، شركة دار القبلة بجدة، ومؤسسة علوم القرآن بدمشق، الطبعة الأولى ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م.

والإحالة على (أ) مطلقة، وعلى (ب) ببيان اسم المحقق.

٨٣- **المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية: لابن حجر** أحمد بن علي العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، تحقيق: مجموعة من الباحثين، تنسيق: د. سعد بن ناصر الشثري، دار العاصمة ودار الغيث، الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.

٨٤- **معاني القرآن: للفراء** أبي زكريا يحيى بن زياد (ت ٢٠٧هـ)، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، الطبعة الأولى ١٣٧٤هـ/ ١٩٥٥م.

٨٥- **معجم القراءات: د. عبد اللطيف الخطيب**، دار سعد الدين، دمشق، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠٢م.

٨٦- **معجم القراءات القرآنية: د. أحمد مختار عمر ود. عبد العال سالم مكرم**، عالم الكتب، القاهرة، الطبعة الثالثة ١٩٩٧م.

٨٧- **المعجم الكبير: للطبراني** أبي القاسم سليمان بن أحمد (ت٣٦٠)، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، وزارة الأوقاف، العراق، الطبعة الثانية.

٨٨- **المعجم الوسيط: لمجمع اللغة العربية بالقاهرة**، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، الطبعة الرابعة ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م.

٨٩- **مناهل العرفان في علوم القرآن: للشيخ محمد عبد العظيم الزرقاني** (ت١٣٦٧هـ)، مكتبة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، الطبعة الثالثة.

٩٠- **منجد المقرئين ومرشد الطالبين: لابن الجزري** محمد بن محمد (ت ٨٣٣هـ)، تحقيق: علي محمد العمران، دار عالم الفوائد، مكة المكرمة، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ.

٩١- **ميزان الاعتدال في نقد الرجال: للذهبي** شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان (ت٧٤٨هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار المعرفة، بيروت.

٩٢- **نزول القرآن على سبعة أحرف: لمناع القطان** (ت ١٤٢٠هـ)، مكتبة وهبة، القاهرة.

٩٣- **النشر في القراءات العشر: لابن الجزري** أبي الخير محمد بن محمد الدمشقي (ت٨٣٣هـ)، أشرف على تصحيحه: علي محمد الضباع، دار الكتب العلمية، بيروت. (مصورة عن طبعة المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة).

٩٤- **هدى الفرقان في علوم القرآن: د. غازي عناية**، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ/١٩٩٦م.